



المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين
عن حقوق الإنسان (EMHRF)

تقرير الأنشطة

النسخة العامة

2010

www.emhrf.org

تم نشر هذا التقرير بمساعدة مالية كريمة من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمفوضية الأوروبية عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات معهد المجتمع المفتوح (OSI)، وصندوق سيغريد روسنغ (SRT)، ومؤسسات خاصة أخرى.

تقع المسؤولية الحصرية عن محتويات هذا التقرير على المؤسسة الأوروبية-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، ولا تعكس محتويات التقرير بأي طريقة من الطرق موقف الاتحاد الأوروبي أو أي من الشركاء المذكورة أعلاه.



SIGRID RAUSING TRUST

4 1 - مقدمة

4 2- ملخص تنفيذي

- 5 2.1- قمع المعارضين، والحرمان من الحريات، وإساءة المعاملة
5 2.2- ازدياد المضايقات البدنية والنفسية
5 2.3- الاستخدام السياسي للجهاز القضائي
5 2.4- الفئات المستضعفة
5 2.5- تحديات عملية تواجه المنظمات غير الحكومية المستقلة

5 3- النشاطات لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات المعنية بحقوق الإنسان ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان

- 5 3.1- التدخلات المستعجلة لدعم المدافعين والجمعيات الذين يتعرضون لصعوبات أو مخاطر
7 3.2- التدخلات الإستراتيجية دعماً للمدافعين المحتجزين وسجناء الضمير السابقين والحاليين في سوريا وتونس
7 3.3- التدخلات الهادفة إلى تعزيز قدرات المدافعين على تطوير وتنفيذ برامج تتناول مواضيع حساسة في السياق الإقليمي

8 4- متابعة أوضاع المدافعين وتعزيز الشراكات الهادفة إلى دعمهم على المدى البعيد

10 5- تدخلات العام 2010 بالأرقام

- 10 5.1- أنواع التدخلات
11 5.2- مجالات التركيز
12 5.3- نشاطات المستفيدين من الدعم
13 5.4- أنواع الإنفاق التي تمت تغطيتها
14 5.5- أنواع المتابعة
15 5.6- النوع الاجتماعي
16 5.7- البلدان

17 6 - شؤون تنظيمية

- 17 6.1- التقييم الخارجي
17 6.2- الشراكات المالية
17 6.3- المعلومات والاتصالات
17 6.4- تحليل المخاطر والاستدامة
18 6.5- الإدارة الداخلية

20 المرفق 1: استعراض لتدخلات المؤسسة الأوروبية-متوسطة خلال الفترة 2005-2010

1 - مقدمة

تم إعداد هذا التقرير في الوقت الذي كانت تجري به أحداث هائلة بصفة يومية في المنطقة العربية. وبعض هذه التغييرات التي تحدث هي تغييرات واعدة ويمكن أن تقود إلى تطورات مهمة نحو إرساء الديمقراطية؛ في حين يتضح من أوضاع أخرى في المنطقة أن بعض الأنظمة القائمة على الفساد والاستبداد لها قدرة على مقاومة الإصلاح.

ومهما كانت حصيلة هذه التطورات، فإنها تكشف عن إمكانات لدى المجتمعات للقيام بمبادرات وتعبئة، وقد كان يُعتقد منذ أمد طويل أن هذه المجتمعات تتسم بالجمود والسلبية. لقد كشفت الأحداث الأخيرة وعلى نحو مفاجئ عن بيئة إنسانية واجتماعية-ثقافية قادرة على إحداث تحولات وأكدت على "أهمية الأبحاث الاجتماعية-التاريخية لتطور المجتمعات العربية خلال العقدين الأخيرين، والتي أوضحت أهمية تأثير التحولات السكانية، والتقدم الثقافي الذي نشأ عن توسيع التعليم وظهور جهات فاعلة جديدة - من الشباب والنساء بصفة خاصة - وعن وسائل الإعلام الجديدة ووسائل الاتصال، إضافة إلى التهج الجديدة للمشاركة المجتمعية والاحتجاجات".¹

لقد أكد التحول الجيو-إستراتيجي الذي يجري حاليا على أهمية نهج المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان ونشاطاتها، والتي تتجاوز مع العمليات التحولية الجارية في المجتمعات العربية.

توسّع دور المؤسسة في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان توسعا مضطردا خلال السنوات الخمس الأخيرة حيث تم إيلاء الاهتمام لنوعية الدعم وسرعة الاستجابة، مع تركيز محلي لنشاطاتها في المنطقة. وقد ظلت الاحتياجات التي أعربت عنها الجهات الفاعلة المحلية (وخصوصا في البلدان التي تتسم بظروف صعبة) في صميم تدخلات المؤسسة. وإضافة إلى الدعم المالي، ركزت المؤسسة في إستراتيجيتها بعيدة الأمد على بناء الشراكات مع جهات فاعلة أساسية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.

يظل النطاق الجغرافي للتحولات الجارية غير محدد، وستظل عدة قضايا تتسم بأولوية كبيرة في المستقبل. أولاً، يظل المدافعون عن حقوق الإنسان يواجهون المخاطر، ليس فقط في البلدان التي تستمر فيها خطورة الأوضاع، مثل سوريا وليبيا واليمن والبحرين، ولكن أيضا في البلدان التي تشهد مراحل انتقالية حيث تظل قضية إعادة التأهيل في مقدمة أجندة العمل. كما أن المساواة بين الجنسين وسد الثغرة المعرفية بين الأجيال تظل أمرا حاسما للعملية الديمقراطية، إضافة إلى إطلاق إصلاحات دستورية واجتماعية ومؤسسية، وقضية الجماعات المستضعفة، والتعددية والتنوع، والمثلث الذي يشكله التاريخ وتذكر الأحداث الماضية والتحول.

وفي هذه البيئة المتغيرة والتي ينبغي أن تتغير وفقها الأجندة الدولية وفقا لنشاطات منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان، تدرس المؤسسة الأورو-متوسطة تغيير تركيز نشاطاتها من أجل دعم الاحتياجات الجديدة الناشئة، وضمن ظروف تنفيذ ومرونة ملائمة، بغرض تطبيق إصلاحات ديمقراطية دائمة وحقيقية في المنطقة.

ويتمثل الهدف في المحافظة على تدخلات عاجلة في البلدان التي تتميز بصعوبة الظروف السائدة فيها، وفي تقديم مساعدات إستراتيجية لتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان على تطوير مشاريع حساسة في المنطقة. ومن أجل هذا الغرض، ستعمل المؤسسة على تشكيل بعثة إقليمية استقصائية تهدف إلى تقييم نوعية المبادرات الجديدة الناشئة وتوفير دعم إستراتيجي عبر آليات محلية لتمكين المدافعين عن حقوق الإنسان من تطوير مسار عمل طويل الأجل.

2- ملخص تنفيذي

لقد أكدت الأحداث التي جرت في عام 2010، وفي تواصل مع الأعوام السابقة، أن المنطقة العربية بمجملها تعاني من نقص في تنفيذ إصلاحات كبيرة دستورية وتشريعية ومؤسسية، كما تواصلت فيها ظاهرة الإفلات من العقاب، حيث تعمل الحكومات عادة على منع أي محاولة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي جرت في السابق. وهذا وضع يثير القلق لأن المنطقة مبتلاة بالنزاعات التي ينجم عنها نتائج مأساوية وتعيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

وفي حين تظل الصعوبات المزمنا التي تواجه المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة مرتبطة ارتباطا وثيقا بما يقومون به من نشاطات، فإنها مرتبطة أيضا بتوجهات سياسية أوسع على المستويين الوطني والدولي. وتعكس طلبات الدعم التي تلقتها المؤسسة الأورو-متوسطة خلال العام

¹ محمد ز غير جنجار، نتائج الندوة الفكرية التي نظمتها المؤسسة الأورو-متوسطة لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان حول موضوع "التغيير الديمقراطي في المنطقة العربية: سياسات الدول وديناميكيات المجتمع المدني"، بروكسل، 2-3 نيسان/إبريل 2011.

2010 هذه التوجهات، كما أنها تسلط الضوء على أهمية الدور الذي تلعبه المؤسسة، بالتعاون مع هيئات إقليمية ودولية ناشطة في حماية المدافعين عن حقوق الإنسان، بتوفير الدعم لهؤلاء المدافعين.

وتتمحور تلك التوجهات السياسية، والمواقف التي تبنتها المؤسسة، حول المجالات التالية:

2.1- قمع المعارضين، والحرمان من الحريات، وإساءة المعاملة: لقد تعرض العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة إلى الحرمان من الحرية خلال السنوات الأخيرة. وعادة ما كانت تلك الإجراءات تتزامن مع إساءة المعاملة والفصل التعسفي من العمل، إضافة إلى تصرفات قمعية أخرى. ونتيجة لذلك، عانى عدد من المدافعين عن حقوق الإنسان من مشاكل صحية خطيرة كما عانت أسرهم من ظروف عسيرة جداً. وقد قدمت المؤسسة مساعدات لهؤلاء المدافعين لتمكينهم من الحصول على العلاج الطبي الذي يحتاجونه، ولمساعدة أسرهم على الحصول على نفقات العيش الأساسية.

2.2- ازدياد المضايقات البدنية والنفسية: كان من بين الضغوط التي تعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان المضايقات البدنية (التفتيش البدني، والاعتداءات البدنية وعلى الممتلكات الشخصية وممتلكات العمل، إلخ)، إضافة إلى مضايقات نفسية (تهديدات مباشرة وغير مباشرة بالقتل ضد عائلات السجناء سعياً للضغط على تلك الأسر من أجل التوقف عن استخدام محامين وإصدار بيانات استنكار عامة والمشاركة في حملات التضامن الدولية، إلخ). وفي معظم الحالات فإن قيمة الدعم الصغيرة المطلوبة من أجل شراء معدات أو لتلبية احتياجات ضرورية يمكنها أن تساهم مساهمة كبيرة في دعم السلامة النفسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، وبالتالي السماح لهم بمواصلة نشاطاتهم.

2.3- الاستخدام السياسي للجهاز القضائي: يتجلى أحد أشكال الضغط الأخرى في الامتناع عن الاعتراف القانوني بالنشاطات المرتبطة بحقوق الإنسان في البلدان التي تشهد ظروفاً صعبة بصفة خاصة. وفي مثل هذه الحالات، سعت جماعات حقوق الإنسان إلى الحصول على مساعدات مالية سرية من أجل إعادة صياغة إستراتيجياتها ومواصلة نشاطاتها الهادفة إلى تعزيز الديمقراطية في المنطقة ونشرها والدفاع عن حقوق الإنسان.

2.4- الفئات المستضعفة: لقد كان لقرار البلدان الأوروبية بإغلاق حدودها، مترافقاً مع الجمود المتواصل في النزاع الإسرائيلي الفلسطيني والنزاع في العراق، تبعات خطيرة على المهاجرين واللاجئين في عدة بلدان في المنطقة. وقد أدى اتساع نطاق هذه المشكلة إلى زيادة عدد المنظمات غير الحكومية المكرسة لحماية حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، كما أدى إلى زيادة نشاطات المنظمات القائمة. إضافة إلى ذلك، ازداد عدد الجماعات والمنظمات المعنية بقضايا الحقوق الفردية (مثلاً حقوق المثليين الجنسين). وفي بعض البلدان، تظل القوانين والممارسات مناوئة جداً للمثليين الجنسين وغيرهم من الجماعات. وثمة منظمات ومدافعين عن حقوق الإنسان يسعون لتحدي تلك القوانين والممارسات وينتقدون التأثير السلبي على حقوق الأفراد المستهدفين، ولكن نادراً ما تحصل هذه الجماعات على اعتراف قانوني بوجودها وتواجه العديد من الصعوبات في القيام بنشاطاتها بحرية وفعالية. وتبعاً لذلك، ركزت المؤسسة الأوروبية-متوسطية على الجماعات المستضعفة بصفة خاصة، وذلك عبر توفير مساعدة مصممة لتعزيز نشاطات المجتمع المدني في المنطقة والتي تستهدف تلك الجماعات.

2.5- تحديات عملية تواجه المنظمات غير الحكومية المستقلة: ثمة تفاوت كبيرة بين المنظمات في المنطقة من ناحية قدراتها العملية وإمكاناتها في الحصول على الموارد المالية. وتفتقر العديد من الجماعات المستقلة للموارد البشرية الماهرة والوسائل المالية المطلوبة من أجل القيام بعملها على مستوى كافٍ وإقامة الأساس المطلوب من أجل التخطيط الإستراتيجي طويل الأجل. وفي عدة بلدان ممن تتسم بصعوبة ظروف العمل فيها، لا تتوفر للجمعيات في معظم الحالات سوى إمكانية وصول محدودة للتمويل الخارجي، كما أن العديد منها ممن ترغب بتكريس مستوى مهني جيد لنشاطاتها لا يتوفر لها المهارات أو الدعم المطلوب من أجل تصميم المشاريع بطريقة تقي بالمعايير التي وضعتها الجهات المانحة الرئيسية. ولقد كان من الضروري تزويد مثل هذه الجماعات بمساعدات مالية محدودة لتمكينها من تعزيز مواردها البشرية وقدراتها العملية، ولا سيما لأن الجهات المانحة الرئيسية نادراً ما تدعم هذا النوع من النشاطات للمنظمات غير الحكومية.

3- النشاطات لدعم المنظمات غير الحكومية والجماعات المعنية بحقوق الإنسان ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان

في سياق التوجهات العامة المذكورة أعلاه، قامت المؤسسة بـ 37 تدخلاً بهدف دعم 138 مدافعاً عن حقوق الإنسان (19 منظمة غير حكومية و 119 فرداً) في منطقة جنوب المتوسط خلال العام 2010. وبلغ إجمالي مبلغ الدعم نصف مليون يورو. ويمكن تقسيم الدعم المقدم للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة إلى ثلاث فئات عامة، على النحو التالي:

3.1- التدخلات المستعجلة لدعم المدافعين والجمعيات الذين يتعرضون لصعوبات أو مخاطر

قامت المؤسسة بتدخلات قصيرة الأجل وسريعة وملموسة بهدف توفير مساعدات مستعجلة لـ 20 مدافعا عن حقوق الإنسان في المنطقة ممن كانوا معرضين لخطر أو يواجهون صعوبات، وذلك عبر 21 عملية مشاورات سرية.²

وقد تم إيلاء اهتمام خاص في تلك التدخلات إلى بلدان المنطقة التي فيها حاجة ماسة بسبب صعوبة الظروف التي يعمل ضمنها المجتمع المدني، خصوصا سوريا وتونس.

وقد أتاحت هذه التدخلات تقديم المساعدة لعدة فئات من المدافعين عن حقوق الإنسان، من بينهم:

- مدافع تونسي عن حقوق الإنسان إضافة إلى ثلاثة مدافعين سوريين آخرين وأفراد عائلاتهم ممن كانت حياتهم مهددة بسبب مشاكل صحية خطيرة، والذين تمكنوا نتيجة لهذا الدعم من الحصول على علاج طبي وأدوية في بلدانهم. وقد تم توفير المساعدة بسبب خطورة الانتهاكات التي ارتكبت ضد حقوقهم و/أو عدم قدرتهم على تحمل نفقات العلاج بسبب نشاطاتهم في الدفاع عن حقوق الإنسان.
- مدافعان تونسيان وثلاثة مدافعين سوريين كانوا مستهدفين بمضايقات متواصلة و/أو إجراءات قضائية تعسفية بسبب اتخاذهم مواقف مؤيدة لاحترام حقوق الإنسان، وتم التدخل من أجل تمكينهم من تلبية احتياجاتهم الشخصية والمهنية الأساسية وللتغلب على الصعوبات ومواصلة نشاطاتهم المستقبلية.
- نفقات عملية و/أو لتغطية أجرة مقر لأربع منظمات حقوق إنسان في الجزائر ومصر والمغرب ممن كانت تواجه عقبات مفاجئة أو غير متوقعة أو إدارية أو مالية أو قانونية، وذلك من أجل تمكينها من تجديد تدخلاتها الإستراتيجية دفاعا عن حقوق الإنسان وتأمين الموارد الضرورية لمواصلة نشاطاتها.
- ستة مشاريع كان نجاحها يعتمد على عامل التوقيت، وذلك لمنع تراجع وضع حقوق الإنسان في تونس ومصر وإسرائيل، وذلك من خلال تنظيم اجتماعات مهمة أو حملات وطنية ودولية لرفع مستوى الوعي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان. وقد تم توفير الدعم لأن المدافعين المعنيين لم يتمكنوا من تأمين التمويل من جهات مانحة أخرى ضمن ظروف ملائمة من حيث الوقت والأمان.

وكون أحد الأهداف الرئيسية للتدخلات هو ضمان أن المدافعين الذين يواجهون صعوبات يمكن دعمهم على المدى المتوسط والبعيد، فقد سعت المؤسسة للتعاون مع شركائها من أجل ضمان توفير دعم كافٍ لعدد من المدافعين عن حقوق الإنسان وأفراد عائلاتهم. وبصفة محددة:

- نسقت المؤسسة تسعة من تدخلاتها المستعجلة دعما للمدافعين عن حقوق الإنسان مع عدة منظمات إقليمية ودولية، وذلك كجزء من نشاطاتها التضامنية (حملات التضامن، البيانات الصحفية، بعثات مراقبة المحاكمات، الزيارات الميدانية، رسائل إلى المسؤولين الرسميين، إلخ).
- لعبت المؤسسة دورا حاسما في ترتيب أمر تحمل أربعة شركاء دوليين نفقات إضافية مرتبطة بمشاريع مستعجلة، والنفقات المرتبطة بحضور مدافعين تونسيين لاجتماع مهم في الخارج، والنفقات الأساسية لثلاثة مدافعين سوريين و/أو أفراد عائلاتهم.
- أدت المؤسسة دورا و/أو ما زالت تؤدي دورا استشاريا لمنظمتين غير حكوميتين تواجهان صعوبات، إذ تقدم المؤسسة المشورة بخصوص الخطوات التي يجب القيام بها بشأن أسلوب إدارة مشاريع أو الحصول على تمويل من مصادر خارجية، وإرسال قائمة بالجهات المانحة المحتملة التي يمكن اللجوء إليها من أجل الحصول على دعم لمشاريع مستقبلية.

وبصفة عامة، كانت حصيلة الدعم المستعجل الذي تم تقديمه إلى 12 فردا و منظمة غير حكومية حصيلة إيجابية:

- أدى هذا النوع من التدخلات إلى تحسن كبير على الوضع البدني والنفسي لثلاثة مدافعين تونسيين عن حقوق الإنسان وستة مدافعين سوريين ممن عانوا من ظروف معيشية عسيرة نتيجة لمشاكل صحية أو مضايقات متواصلة و/أو ملاحقات قضائية تعسفية. وقد تمكن ستة مدافعين من تطوير إمكانات مهنية جديدة في الدفاع عن حقوق الإنسان بفضل عدة أمور، من بينها الدعم المستعجل الذي قدمته المؤسسة. إلا أنه، وعلى الرغم من التأثير النفسي والجسدي للدعم الذي تم تقديمه، ظل أحد المدافعين المعنيين سجيناً حتى هذا اليوم، كما أن فردا من عائلة أحد المدافعين السجناء لم يتمكن من التغلب على المرض على المدى البعيد بسبب نقص خطير في جهاز المناعة لديه.
- هذا النوع من التدخلات أتاح لأربعة منظمات حقوق إنسان أن تحصل على وسائل لمتابعة نشاطاتها في مجال النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها في كل من الجزائر ومصر والمغرب. وما كانت هذه المنظمات ستتمكن من ذلك دون هذا الدعم المرحلي. كما ساعدت المؤسسة ثلاثة من هذه المنظمات للمحافظة على تواجدها ونشاطاتها. كما مكنت تدخلات المؤسسة لمنظمات حقوق الإنسان التي تعمل في البلدان التي تتسم بصعوبة ظروف العمل فيها من تجديد هياكلها وبرامجها.
- تم إطلاق ثلاثة حملات لرفع الوعي باحترام الحقوق الأساسية، إضافة إلى برامج تهدف إلى دعم ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في مصر وتونس وإسرائيل. وقد مكنت هذه النشاطات أحد المجموعات التونسية من توثيق انتهاكات حقوق الإنسان التي تحدثت في المناطق النائية والإعلان عنها، مما قاد إلى انتشار الحملة إلى المستويين الوطني والدولي. كما شارك ثلاثة مدافعين عن حقوق الإنسان في اجتماعات

² يتم التعامل مع الطلبات المستعجلة من خلال إجراءات محددة. ويقدم أعضاء مجلس الأمناء قراراتهم خلال فترة لا تزيد عن 10 أيام بعد استلامهم الطلب. وفي حالات استثنائية (وبصفة أساسية الأوضاع التي تتضمن تهديدا ضد صحة وسلامة مقدم الطلب) يمكن اتخاذ القرار خلال مدة أقصر. ولا تتعدى قيمة الدعم المستعجل مبلغ 5,000 يورو.

إستراتيجية على المستوى الدولي من أجل ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية في تونس ومصر (الحق في حرية التعبير، وحقوق المهاجرين واللاجئين). كما أتاح البرنامج المستعجل لدى المؤسسة تخفيف الضغوط والتوتر عن الأطفال والنساء بسبب هدم بيوتهم.

3.2- التدخلات الإستراتيجية دعماً للمدافعين المحتجزين وسجناء الضمير السابقين والحاليين في سوريا وتونس

تنفيذاً للقرارات التي اتخذها مجلس أمناء المؤسسة في اجتماعيه اللذين عقدهما في آذار/مارس وتشرين الأول/أكتوبر 2010، أسس المجلس وجدّد **صندوقين تضامنيين** (من خلال أربعة قرارات) تهدف إلى دعم 107 أفراد من المدافعين السوريين والتونسيين عن حقوق الإنسان، إضافة إلى سجناء حاليين وسابقين وأفراد عائلاتهم، وذلك خلال العام 2010.

الهدف الأساسي للصندوقين التضامنيين هو تلبية الاحتياجات الأساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان من سجناء الضمير الحاليين والسابقين الذين تم احتجازهم تعسفاً و/أو فصلهم من أعمالهم بسبب نشاطاتهم السلمية للنهوض بحقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية، وبالتالي أصبحوا غير قادرين على إعالة أسرهم.

وقد نجح الصندوقان بمنع تدهور وضع حقوق الإنسان في هذين البلدين من خلال دعم نفقات المعيشة الأساسية لـ 107 مدافعا عن حقوق الإنسان وأفراد أسرهم.

وفي واقع الأمر، ظل الجهازان القضائي والأمني في سوريا وتونس عازمان بصفة تعسفية على قمع حريات التعبير والمعلومات والتنقل وتكوين الجمعيات والتجمع للمدافعين عن حقوق الإنسان، وهما ينفذان هذا القمع بإفلات كامل من المساءلة. ففي سوريا، وعلى الرغم من أن عددا كبيرا من المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء السياسيين ظلوا قيد الاحتجاز في عام 2010، أطلقت السلطات السورية حملة قمع هائلة ضد العديد من الصحفيين والمدونين والمحامين ونشطاء حقوق الإنسان، إضافة إلى شخصيات كردية بارزة من الحركة السياسية الكردية، وترافق ذلك مع حالات اختفاء قسري كما أوردت التقارير عن ممارسات منتظمة من إساءة المعاملة والتعذيب. كما حظرت السلطات السفر إلى الخارج على أكثر من 100 مدافع وأفراد عائلاتهم، حتى إن كان السفر للعلاج. وتواصلت السلطات استهداف جماعات حقوق الإنسان المستقلة بإجراءات قضائية تعسفية وإغلاق لمقراتها.

وفي تونس، تعرض الصحفيون وناشطو حقوق الإنسان الذين استنكروا "ديماغوجية" الحكومة التونسية والانتخابات الرئاسية التي جرت في عام 2009 والتي تشبه الاستفتاء أكثر من الانتخابات، تعرضوا لاعتداءات جسدية ورقابة لصيقة وإقامة جبرية وحملات تشهير من قبل وسائل الإعلام المؤيدة للحكومة، كما تعرضوا لمحاكمات غير عادلة أدت إلى أحكام ظالمة بالسجن لمدد تتراوح ما بين ثلاثة إلى ستة أشهر. وفي الوقت نفسه، وحتى عندما رحبت معظم المنظمات الدولية بالإفراج بالكفالة عن قادة الاحتجاجات الاجتماعية التي حدثت في منطقة المناجم، لم يحصل هؤلاء القادة على حقوقهم المدنية والسياسية، كما لم تتم إعادتهم إلى أعمالهم، كما لم تجري تحقيقات مستقلة بشأن إساءة المعاملة التي تعرضوا لها أثناء الاحتجاز.

وبسبب هذين الصندوقين التضامنيين، تمكن أكثر من 100 مدافع وأفراد أسرهم من تلبية احتياجاتهم الأساسية ومن تطوير آفاق مستقبلية لنشاطاتهم، والتي كانت أساسية لتدشين العمليات التحولية التي نشأت في المجتمعات العربية في بدايات عام 2011.

3.3- التدخلات الهادفة إلى تعزيز قدرات المدافعين على تطوير وتنفيذ برامج تتناول مواضيع حساسة في السياق الإقليمي

وفر مجلس أمناء المؤسسة عبر القرارات التي اتخذها أثناء الاجتماعات التي جرت في عام 2010 دعماً مالياً لمشاريع نفذتها 12 منظمة غير حكومية معنية بحقوق الإنسان في المنطقة من أجل تمكينها من الارتقاء بقدراتها التنظيمية.³

وبفضل هذه المنح، تمكنت خمسة منظمات وجماعات معنية بحقوق الإنسان في بلدان تنتم أوضاع عمل المنظمات فيها بالصعوبة (سوريا والجزائر) من مواصلة نشاطاتها؛ وكان من بينها ثلاثة منظمات تأسست حديثاً (في مصر والأردن وإسرائيل) حيث تمكنت من زيادة ظهورها وقدراتها؛ وتمكنت أربع منظمات أخرى (في إسرائيل وفلسطين ولبنان) من العمل على قضايا جديدة وحساسة في سياق المنطقة.

قدم المشروع دعماً إستراتيجياً في عدة مجالات، من بينها:

- زيادة القدرة على توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من قبل ست منظمات حقوق إنسان، وخصوصاً منظمات مكرسة للدفاع عن حقوق النساء وحقوق الأقليات، وحقوق المهاجرين واللاجئين، وضحايا التعذيب، ونشاطات الاتحادات العمالية في المنطقة.

³ تدخلات هادفة إلى المساعدة على تعزيز القدرات المعنية بنشاطات حساسة في مجال حقوق الإنسان، وهي تدخلات يقرر مجلس أمناء المؤسسة بشأنها أثناء اجتماعاته العادية. وهذا النوع من الدعم الذي تقدمه المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان لا يجوز أن يتجاوز 40,000 يورو. وعادة ما تبلغ قيمة الدعم ما بين 1,000 يورو إلى 20,000 يورو، ويتم تخصيصه لمدة تتراوح ما بين ستة أشهر و عام واحد.

- تحسين مستوى مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال نشر تقارير حقيقية وموثقة و/أو توفير التدريب من قبل أربع منظمات تسعى لرفع وعي المجتمع المدني والسلطات المحلية بشأن قضايا جديدة وحساسة، وتتعلق بصفة خاصة بحقوق 'الحرق'،⁴ والأشخاص الذين لا يتمتعون بأي جنسية، والنساء في المناطق النائية.
- تعزيز جهود المناصرة والدعوة للمطالبة باحترام حقوق الإنسان والتي تستهدف الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية، وخصوصاً بشأن قضايا مرتبطة بحقوق النساء والأقليات واللاجئين، وذلك من قبل أربع منظمات في المنطقة. وقد تمكنت ثلاثة من هذه المنظمات من القيام بنشاطات للدعوة والمناصرة بفضل نشر تقارير مفصلة وتوفير مساعدة قانونية لضحايا الانتهاكات.

سعيًا لتحقيق هذه الأهداف، مولت المؤسسة عدة مجالات، من بينها ما يلي: مصاريف لتغطية أجرة مقرات ونفقات تشغيلية (بما في ذلك موارد مادية وبشرية) لخمس منظمات؛ النفقات القانونية لأربع منظمات؛ نفقات ترجمة ونشر تقارير لثلاث منظمات، ونفقات السفر لثلاث منظمات من أجل حضور اجتماعات على المستوى المحلي والدولي.

وفي المراجعة التي أجراها المجلس لطلبات التمويل العادية، وجد أن ثمة تأكيد أكبر على المشاريع التي تستهدف جماعات تعتبر مستضعفة بصفة خاصة، أو أنها بحاجة لمساعدة خاصة، وكذلك المشاريع التي تركز على مواضيع حساسة ومرتبطة بالسياق الإقليمي. وتتضمن هذه المواضيع ما يلي:

- حماية حقوق الأقليات (ثلاثة مشاريع في سوريا ولبنان وإسرائيل)
- حماية حقوق المهاجرين واللاجئين (ثلاثة مشاريع في الجزائر والأردن وإسرائيل)
- حماية حقوق النساء وتعزيز القيادات النسائية (مشروعان في إسرائيل ومصر)
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية (مشروعان في فلسطين والجزائر)
- مكافحة الإفلات من العقاب (مشروعان في سوريا وإسرائيل)

كما قامت المؤسسة بدور الوسيط والاستشاري للمستفيدين من المنح، وقامت بما يلي:

- شجعت خمس منظمات على إقامة اتصالات مع شبكات على المستويين الإقليمي والدولي. وكان الهدف من هذه الاتصالات تمكين المنظمات من تبادل المعلومات حول خبراتها، وتقصي مجالات التعاون والتأزر المحتمل، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي يساهم في توسيع نشاطاتها وإدامتها.
- تشجيع ومساعدة جمعيتين (كانت أحدهما قد تأسست حديثاً، والأخرى تعمل خارج عاصمة البلاد المعني) على وضع خطط عمل سنوية ولعدة سنوات، مع وضع إستراتيجية لجمع التمويل لتمكين المؤسسة (بالتشاور مع الشركاء) من الاستجابة على نحو إستراتيجي لاحتياجات تلك المنظمات من خلال مساعدتها على إدامة نشاطاتها على المدى البعيد.
- قامت المؤسسة في خمسة حالات بتنسيق الاتصالات وعملت كوسيط حيث أرسلت قائمة بالجهات المانحة المحتملة و/أو ساعدت منظمات على تقديم طلبات للحصول على تمويل.

من الصعب حالياً قياس نتائج جميع المنح التعزيزية التي قدمتها المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان، ويعود ذلك بصفة رئيسية لأن معظم الشراكات التي تأسست بين المؤسسة وبين متلقي الدعم ما زالت جارية.

ومع ذلك، فإن سبعاً من تدخلات المؤسسة التي وصلت إلى مراحل متقدمة أتاحت تحقيق عدة إنجازات، ومن بينها:

- المحافظة على تواجد فعلي على الأرض لثلاث منظمات معنية بحقوق الإنسان، وهو أمر ما كان ممكناً دون الدعم الذي قدمته المؤسسة، وبالتالي تمكين تلك المنظمات من تجديد هياكلها وبرامجها في مجال حقوق الإنسان في بلدين يتميزان بصعوبة العمل الحقوقي فيهما؛
- تمكين منظمين لحقوق النساء من نشر دراسات مفصلة حول مواضيع لم تتم تغطيتها في السابق في البلدان المعنية، وإثارة وعي المجتمع المدني المحلي بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، وذلك من خلال عقد اجتماعات ومؤتمرات ودورات تدريبية؛
- تمكين منظمة واحدة من التحضير لإقامة أول شبكة تركز على دعم وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء في القطاع الخاص في أحد بلدان المنطقة؛
- تمكين عدة جهات فاعلة إقليمية ودولية من تلقي معلومات مفصلة حول وضع حقوق الإنسان والانتهاكات التي تجري، وذلك بفضل بيانات صحفية و منشورات أصدرتها سبع جماعات ومنظمات غير حكومية تتلقى دعماً من المؤسسة.

4- متابعة أوضاع المدافعين وتعزيز الشراكات الهادفة إلى دعمهم على المدى البعيد

⁴ هذه كلمة من اللهجة الدارجة وتعني المهاجرين بطرق غير مشروعة الذين 'يحرقون' وثائقهم الشخصية عندما يستعدون لعبور الحدود.

في عام 2010، تمت متابعة أوضاع المدافعين عن حقوق الإنسان وتعزيز التنسيق بهدف تقديم دعم طويل الأجل، وذلك من خلال إقامة اتصالات والمحافظة عليها مع متلقي الدعم ومع الشركاء الآخرين على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

وكان الهدف من هذا النشاط تقييم تأثير المساعدة المقدمة، إذا كان ذلك مناسباً، وللتفكير في سبل لتقديم دعم متواصل وطويل الأجل. وقد تم تكريس نشاطين لتحقيق هذا الهدف خلال عام 2010:

(1) **زيارة إلى بلد يتسم عمل المجتمع المدني فيه بالصعوبة.** وكان الهدف الرئيسي من الزيارة التي أوفدها المؤسسة هو الالتقاء مع المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تلقوا دعماً منها، ومع المؤسسات الشريكة الرئيسية، لمناقشة وضع المدافعين عن حقوق الإنسان وتقصي الفرص لتقديم دعم مشترك. كما أتاحت الزيارة الالتقاء مع المدافعين عن حقوق الإنسان لتحديد أوضاعهم وأوضاع المشاريع الجارية. وقد ناقش مجلس أمناء المؤسسة خلال الاجتماع الذي عقده في تشرين الأول/أكتوبر التقرير الذي أعده الوفد الزائر والتوصيات التي أصدرها بشأن نشاطات المتابعة التي يجب القيام بها، وتم توزيع التقرير على عدد من الشركاء الذين يعملون في ذلك البلد. ونتيجة لذلك، تمت متابعة أوضاع ستة مدافعين عن حقوق الإنسان بالاشتراك مع الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، والمفوضية الدولية للحقوقيين، ومنظمة العفو الدولية.

(2) **عقد عدة اجتماعات متابعة في فرنسا والمغرب، وخصوصاً مع مدافعين سوريين وجزائريين وتونسيين.** عقد ممثلون عن المؤسسة، وأحياناً برفقة ممثلين عن جهات شريكة، خلال عام 2010 ستة اجتماعات متابعة في باريس والدار البيضاء مع مدافعين عن حقوق الإنسان يعانون من صعوبات و/أو مع أفراد ممن تلقوا دعماً من المؤسسة الأورو-متوسطية. وقد أتاحت هذه الاجتماعات فرصة لمتابعة التغييرات التي حدثت على أوضاع المدافعين في البلدان المعنية حيث يواجهون صعوبات، كما ساعدت على تعزيز التعاون والتنسيق مع شركاء إقليميين ودوليين آخرين للمؤسسة من خلال تقديم دعم غير مالي للمدافعين عن حقوق الإنسان. وكانت النتائج التي خرجت بها النقاشات التي جرت ونشاطات التنسيق نتائج مشجعة، كما أجرت المؤسسة نشاطات متابعة إضافية لأربع حالات.

وفي الوقت نفسه، وسّعت المؤسسة عضويتها ومشاركتها في شبكات للمؤسسات الناشطة في أوروبا وأمريكا الشمالية والشرق الأوسط، وذلك سعياً منها لتيسير تبادل أكبر للخبرات ولتحسين التعاون في دعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

ولتحقيق هذه الغاية، أقامت المؤسسة تعاوناً أوثق مع منظمات ومؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية دعماً للمدافعين عن حقوق الإنسان وذلك من خلال مشاركتها في مؤتمرات نصف سنوية تعقدتها المجموعة الدولية لعملي نشاطات حقوق الإنسان⁵ (IHRFG) الذي عقد في مدينة سان فرانسيسكو (25-26 كانون الثاني/يناير 2010) وفي نيويورك (13-14 تموز/يوليو 2010). وخلال الاجتماع الأخير، نظمت المؤسسة الأورو-متوسطية بالاشتراك مع صندوق حقوق الإنسان في العالم (FGHR) وصندوق العمل المستعجل لحقوق الإنسان للنساء (UAF)، جلسة عرض معلومات من أجل إطلاق حوار مع أعضاء صندوق حقوق الإنسان في العالم بشأن الآليات المبتكرة التي تم استخدامها لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتعرضون لحالات طارئة. وكانت حصيلة الاجتماعين إيجابية جداً، وقد رحب أعضاء الصندوق بعرض المعلومات الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية وبالتوصيات التي صدرت في أعقاب جلسة المعلومات.

من المخطط أن يعقد الاجتماع الأول لمجموعة العمل المعنية بالمدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق النساء خلال عام 2011. وستكون هذه المجموعة بمثابة فضاء للحوار بين أعضاء المجموعة الدولية لعملي نشاطات حقوق الإنسان بشأن القضايا المتعلقة بالمدافعين عن حقوق الإنسان، كما يتوقع أن تساهم في التعاون وتبادل المعلومات والعمل الشبكي، بما في ذلك التبادل والتعليم التقاعلي بشأن استراتيجيات دعم المدافعين عن حقوق الإنسان.

نالت المؤسسة الأورو-متوسطية أيضاً وضع عضو زميل في منتدى المؤسسات العربية (AFF)، وهو منتدى تأسس مؤخراً لتشجيع الحوار بين المؤسسات العربية⁶، وسيساعد الانضمام إلى منتدى المؤسسات العربية على تحسين ظهور المؤسسة الأورو-متوسطية والارتقاء بموقعها كجهة أوروبية-عربية مانحة، مما سيساعد في العمل الشبكي وفي رفع مستوى الوعي بشأن قضايا حقوق الإنسان. كما واصلت المؤسسة خلال عام 2010 الاستفادة من عضويتها في مركز المؤسسات الأوروبية⁷ (EFC)، وهي جمعية دولية للمؤسسات التي تسعى لتشجيع تبادل المعلومات والتعاون بين المؤسسات في أوروبا وما يتجاوزها.

⁵ المجموعة الدولية لعملي نشاطات حقوق الإنسان هي شبكة دولية للمؤسسات تضم 650 عضواً يمثلون ما يقارب 275 وكالة لتمويل النشاطات المعنية بحقوق الإنسان وتعمل في جميع أنحاء العالم.

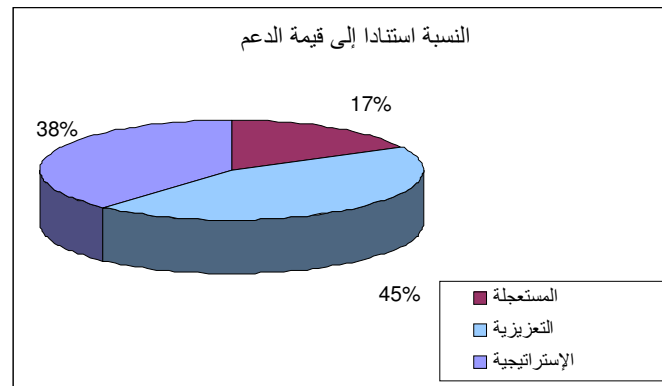
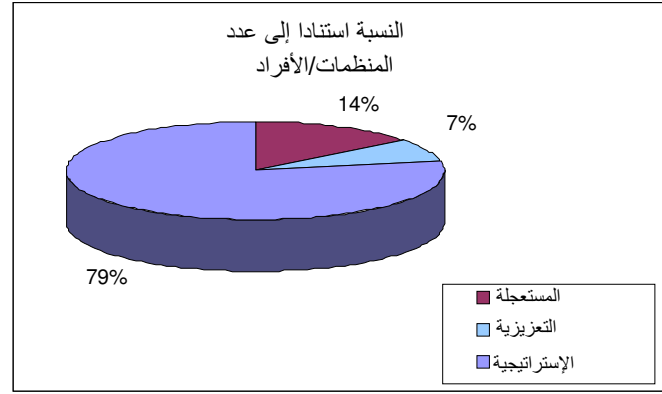
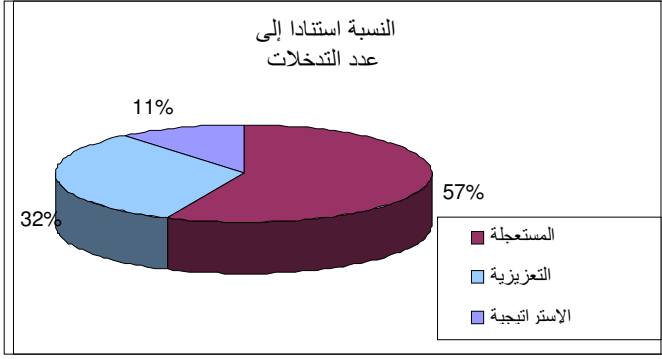
⁶ منتدى المؤسسات العربية هو تجمع للمؤسسات العربية التي تسعى لتعزيز الحوار والعمل الشبكي والتدريب والتعاون بين أعضاءها وبين الشركاء، وذلك بهدف رفع قدرة الجمعيات الخيرية العربية على تنفيذ رؤاها. وفي الوقت الحالي، يخدم المنتدى كمئبر للحوار للأعضاء الذين يبلغ عددهم 16 مؤسسة من المنطقة وما يتجاوزها.

⁷ مركز المؤسسات الأوروبية هو جمعية دولية للمؤسسات والصناديق المكرسة لخلق بيئة قانونية وضرورية ملائمة للمؤسسات، ويعمل المركز على توثيق تدخلات المؤسسات، وتعزيز البنية التحتية لهذا القطاع وتشجيع التعاون بين المؤسسات وبين الجهات الفاعلة الأخرى في أوروبا وما يتجاوزها.

5- تدخلات العام 2010 بالأرقام

تهدف الأشكال التالية إلى تيسير فهم دعم المؤسسة للمدافعين عن حقوق الإنسان خلال العام 2010.

5.1- أنواع التدخلات

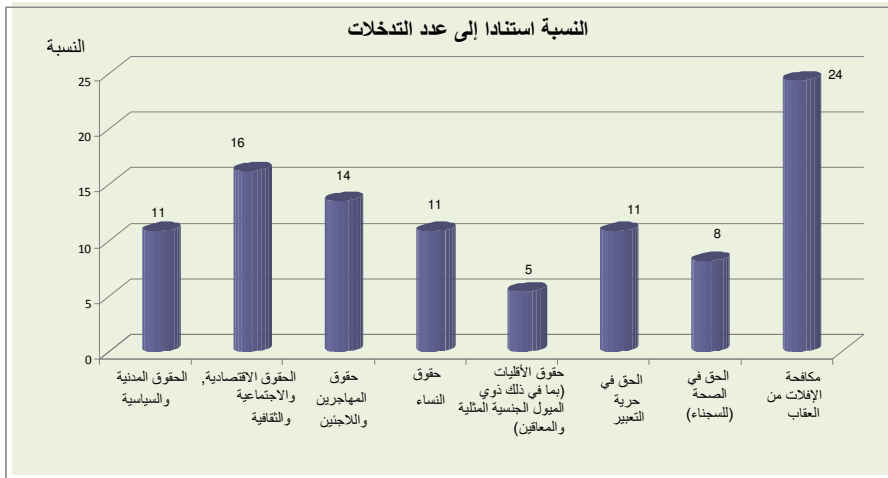


ازدادت نسبة التدخلات المستعجلة بالمقارنة مع العام 2009 بسبب تراجع وضع حقوق الإنسان في عدد من البلدان، وخصوصا سوريا وتونس، على امتداد العام 2010.

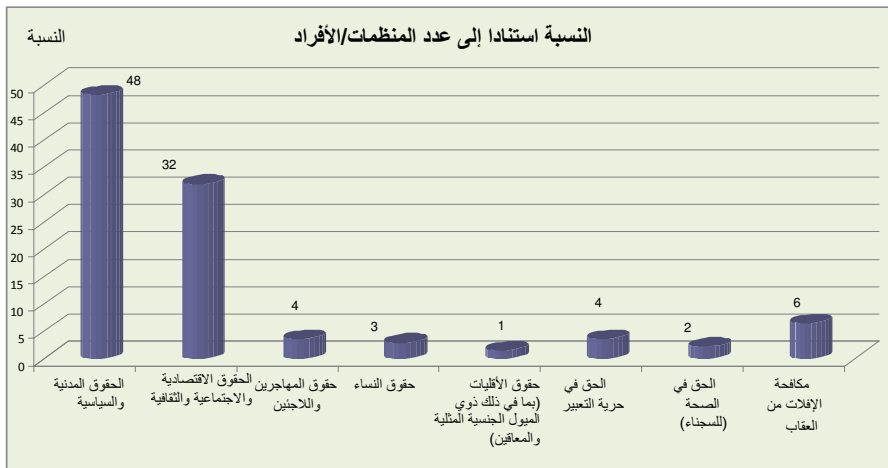
أما منح التعزيز والممنح الإستراتيجية التي قدمتها المؤسسة، والتي عادة ما تكون أكبر من المنح المستعجلة، فقد أفادت عددا أكبر من الأشخاص، ويعود ذلك بصفة رئيسية لتأسيس صندوقي تضامن للمدافعين السوريين والتونسيين. وقد ثبتت الأهمية الكبيرة لهذا الدعم، وذلك على ضوء الأحداث التي جرت في بدايات عام 2011، ولحقيقة أن عددا قليلا من المانحين يولون أهمية للنفقات الأساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان (النفقات الأساسية، والمواد، والمصاريف التشغيلية والإدارية للمنظمات غير الحكومية المستقلة، إلخ)، وذلك على الرغم من أن هذا الدعم أثبت خلال السنوات الأخيرة بأنه حاسم لتمكين المدافعين من مواصلة نشاطاتهم.

خلال عام 2010، بلغ معدل قيمة المنح التي قدمتها المؤسسة 3,914 يورو لكل مدافع. ويعكس هذا الرقم الأهمية التي توليها المؤسسة إلى الدعم بحد ذاته بدل الاهتمام بالمبلغ: فقد كان للتمويل أثر ليس فقط على الوضع المادي للمدافعين، بل أيضا وأساسا على معنوياتهم.

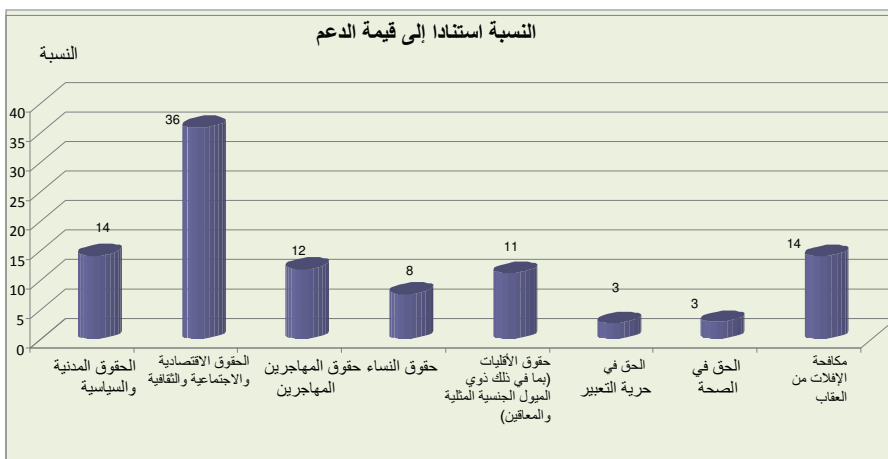
5.2- مجالات التركيز



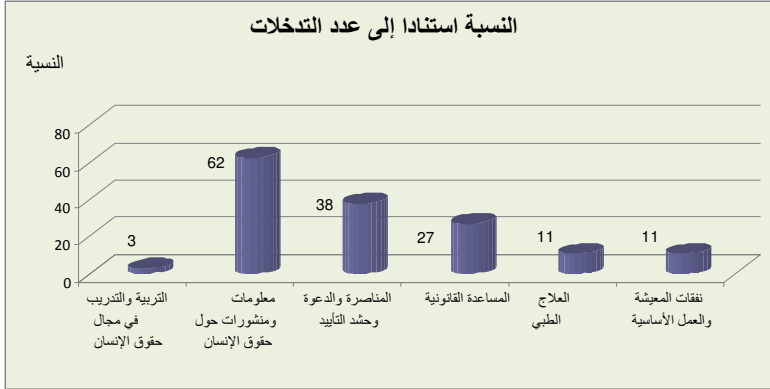
في تدخلاتها خلال عام 2010، كانت المؤسسة منشغلة بصفة خاصة بتعزيز مكافحة الإفلات من العقاب وحقوق الفئات المستضعفة في المنطقة (خصوصا النساء، والسجناء الحاليين والسابقين، والأقليات، والمهاجرين واللاجئين) ودون إهمال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها (المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية) في بلدان المنطقة التي التي تشهد ظروفًا صعبة.



ويُظهر عدد التدخلات المرتبطة بتعزيز الحق في حرية التعبير ازديادا بالمقارنة مع العام السابق، وذلك بسبب ازدياد عدد الصحفيين والكتاب الذين صدرت بحقهم أحكام تعسفية بالسجن خلال عام 2010 لأنهم أعربوا عن دعمهم لنشر الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان في بلدانهم.

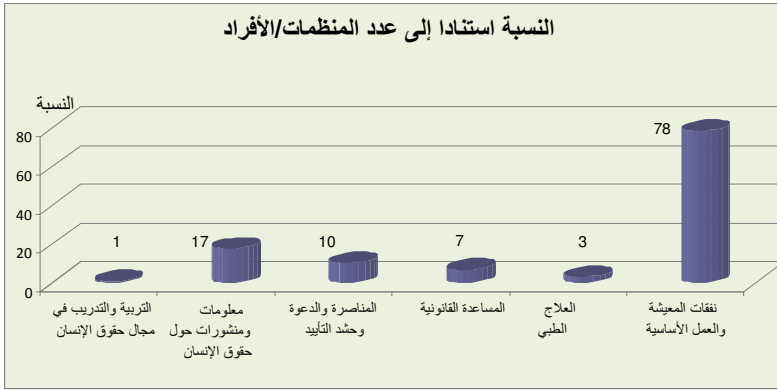


5.3- نشاطات المستفيدين من الدعم⁸



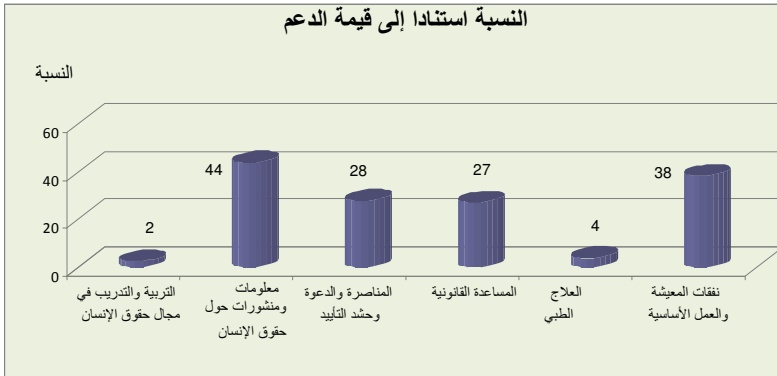
تغطي النشاطات التي يقوم بها متلقو الدعم المالي من المؤسسة طائفة واسعة من المجالات؛ وتظهر الأشكال المرافقة الفئات الأكثر تمثيلا من النشاطات التي دعمتها المؤسسة.

كانت فئات النشاطات الرئيسية التي نفذها المستفيدون من حيث عدد التدخلات وقيمة التمويل الممنوح، هي: نشاطات نشر المعلومات والنشر، ونشاطات المناصرة والدعوة وحشد التأييد، والحملات، والمساعدة القانونية لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.



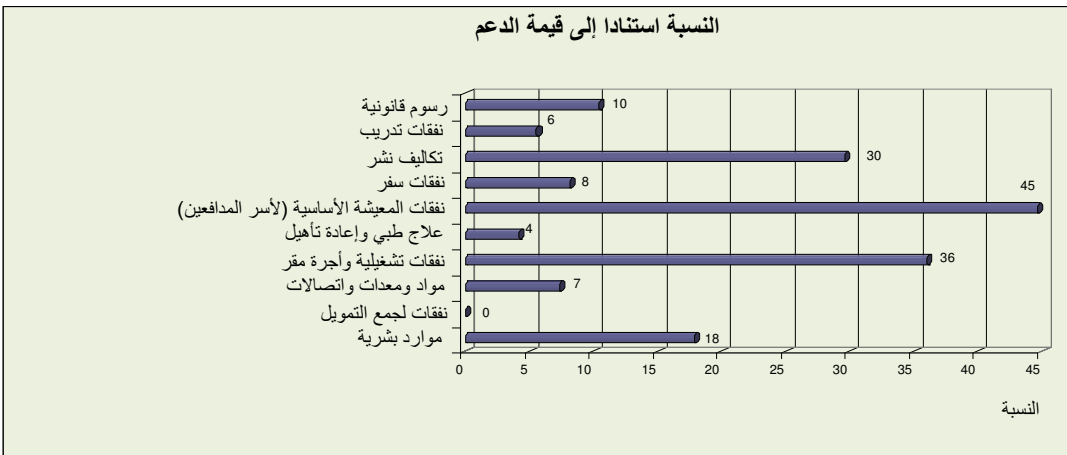
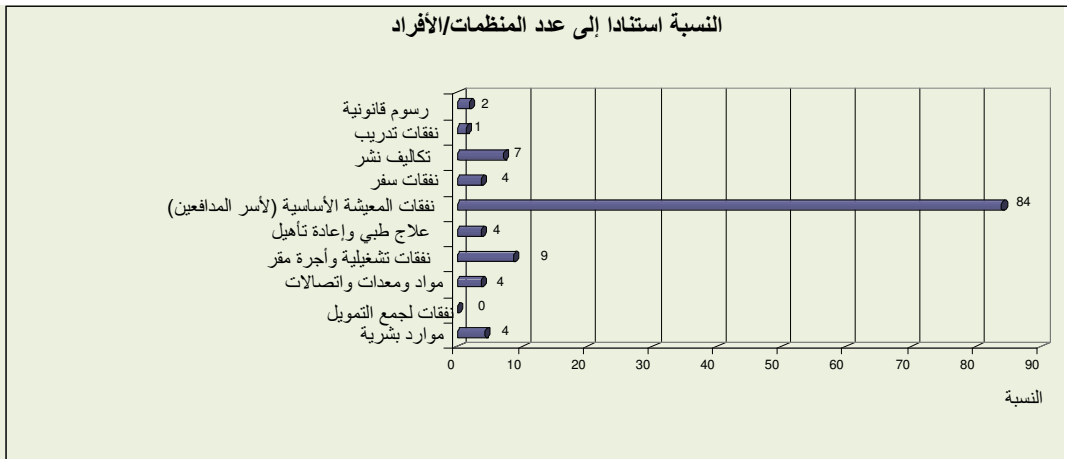
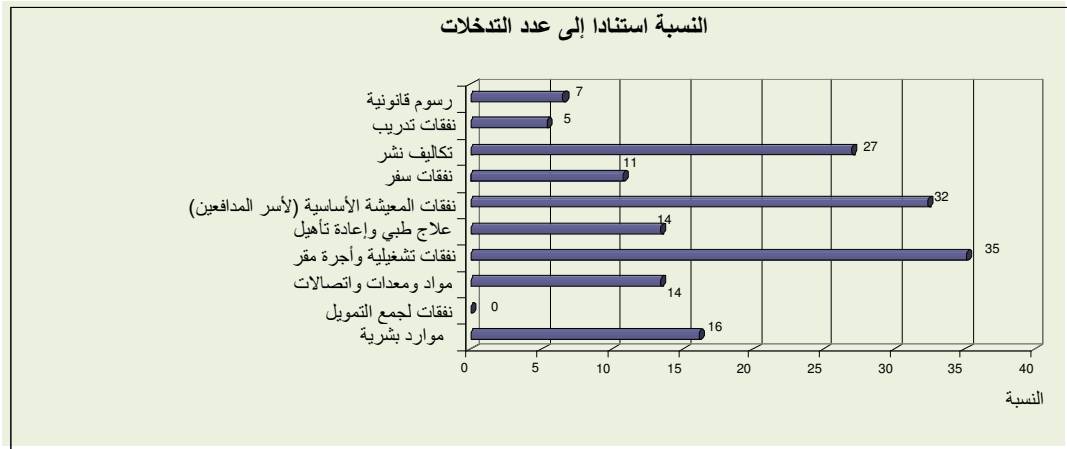
كانت أهم فئة من التدخلات من حيث عدد المستفيدين هي دعم نفقات المعيشة والعمل الأساسية للمدافعين عن حقوق الإنسان، نظرا للعدد الكبير من المدافعين الذين تلقوا دعم المؤسسة بموجب طلبات تمويل مستعجلة، وضمن الصندوقين التضامنيين اللذين أسستهما المؤسسة في عام 2010.

عمدت المؤسسة إلى تمويل النفقات التشغيلية للمنظمات غير الحكومية المستقلة لتمكينها من بناء قدراتها وإبرازها وإظهار نشاطاتها على المدى المتوسط والطويل، وتضمن هذا الدعم تغطية أجرة المقرات والنفقات الجارية، والموارد البشرية، والمعدات، إضافة إلى نفقات نشر تقارير مفصلة بشأن وضع حقوق الإنسان في بلدان المنطقة.



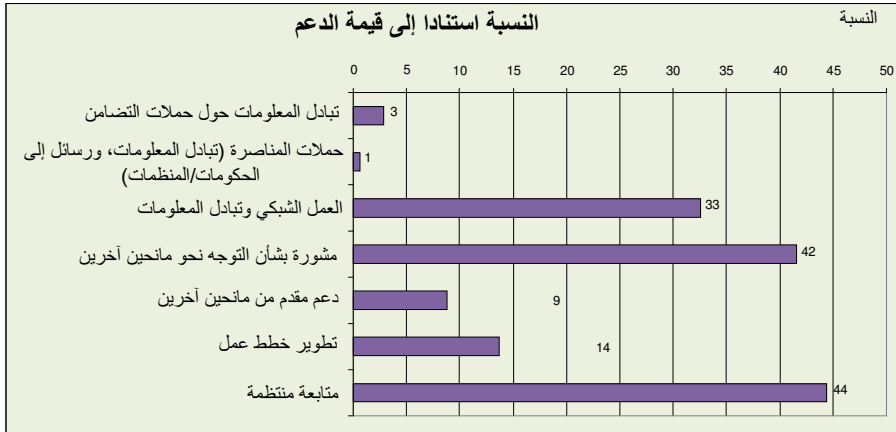
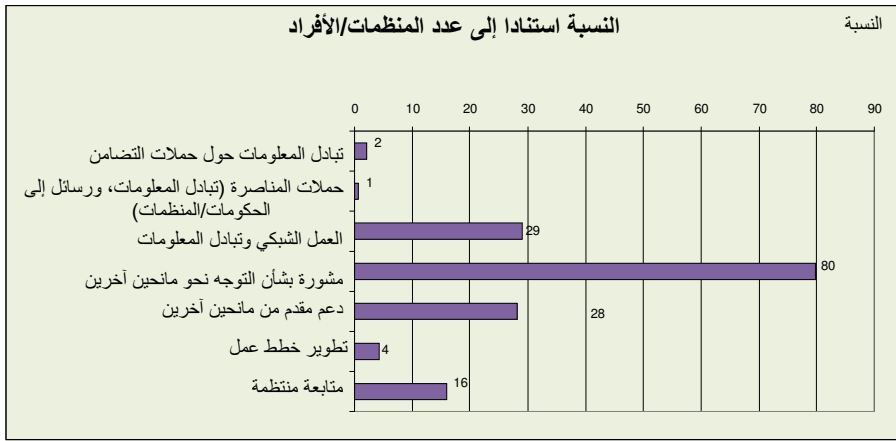
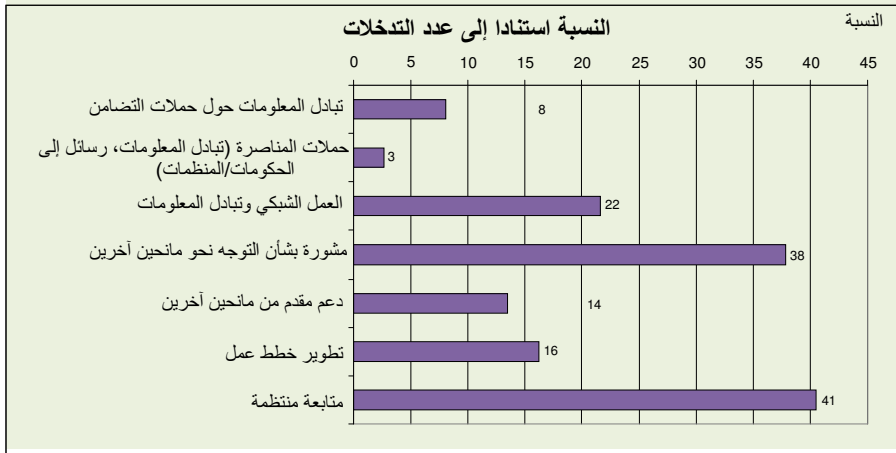
⁸ بعض التدخلات تقع بحكم طبيعتها تحت أكثر من فئة من فئات النشاطات، ولهذا يمكن وضع التدخل في فئة مختلفة، وذلك لتكوين صورة شاملة. ونتيجة لذلك، قد يصل الإجمالي لجميع الفئات أكثر من 100 بالمائة.

5.4- أنواع الإنفاق التي تمت تغطيتها⁹



⁹ بعض التدخلات، بحكم طبيعتها، قد تغطي أكثر من نوع واحد من النفقات، وبالتالي يحتمل أنه تم إدراج التدخل تحت أكثر من فئة، وذلك لإبراز صورة شاملة ونتيجة لذلك قد يتجاوز إجمالي الفئات أكثر من 100 بالمانعة.

5.5- أنواع المتابعة¹⁰



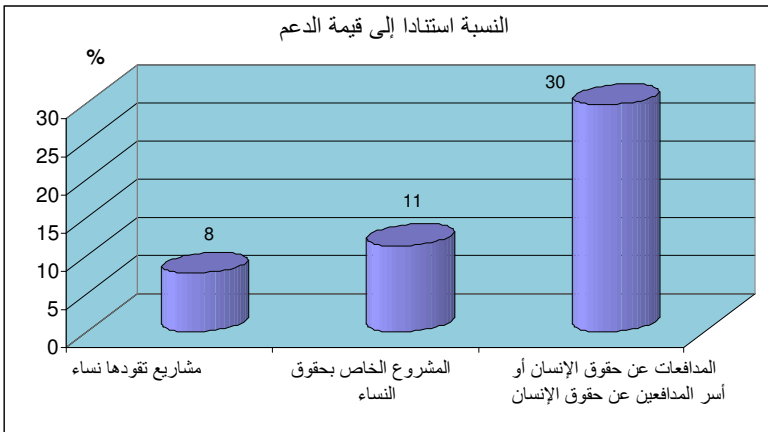
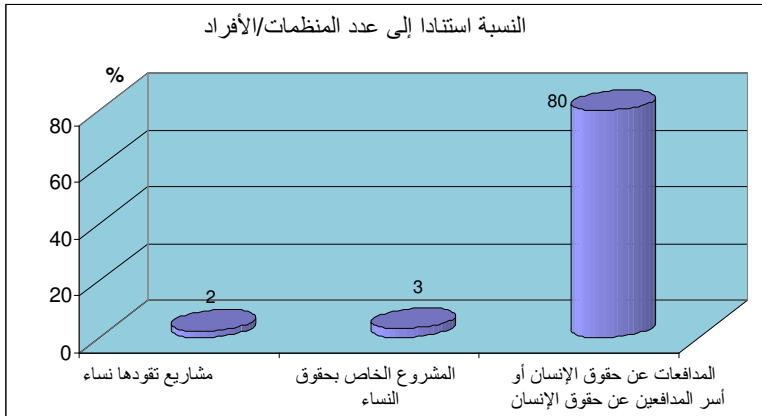
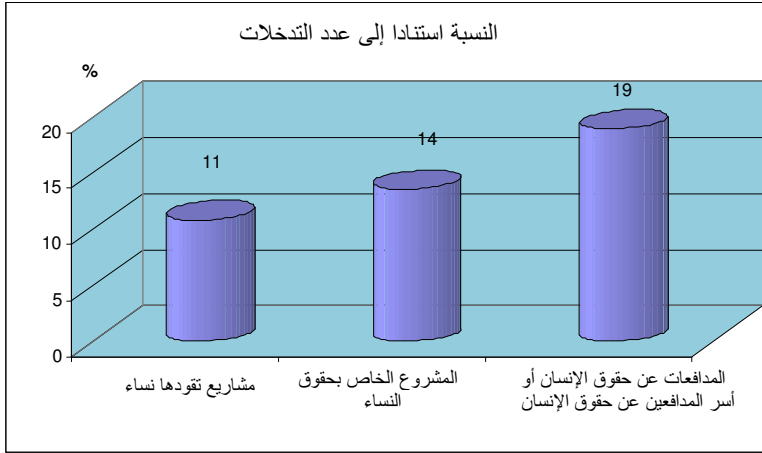
يتمثل أحد الأهداف الرئيسية للمؤسسة في مساعدة المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة لمواصلة نشاطاتهم في الأجل المتوسط والبعيد. ولهذه الغاية، وضعت المؤسسة آليات تتيح لها المتابعة الفاعلة للمستفيدين من دعمها.

ويتألف نشاط المتابعة هذا بصفة أساسية من توفير النصح والإرشاد حول التعامل مع الوكالات المانحة الأخرى (تقديم مقترحات المشاريع، وتوفير معلومات الاتصال مع المانحين الآخرين)، وكيفية تبادل المعلومات وإقامة شراكات مع جهات فاعلة رئيسية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، وكيفية تطوير خطط عمل وإستراتيجيات تنسيق، ودعم غير مالي لتعزيز نشاطات المدافعين على المدى البعيد.

وقد ظهر أن نتائج هذه النشاطات كانت إيجابية إذ طور 28 بالمائة من المستفيدين من دعم المؤسسة إمكانات لمواصلة نشاطاتهم من خلال إقامة شراكات جديدة أو عبر تأمين تمويل إضافي من مانحين تمت التوصية بهم.

¹⁰ ثمة عدة أنواع من المتابعة قد تكون جرت في سياق تدخلات المؤسسة، وبالتالي فقد يتم إدراج التدخل تحت أكثر من فئة، وذلك لإبراز صورة شاملة. ونتيجة لذلك قد يتجاوز إجمالي الأنواع 100 بالمائة.

5.6- النوع الاجتماعي¹¹

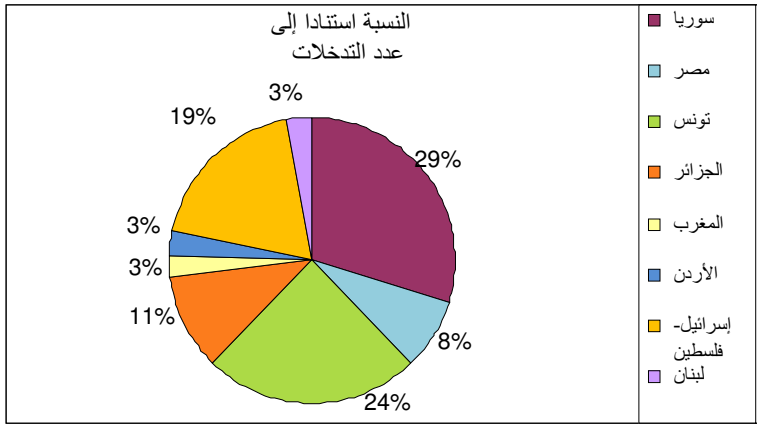


يمثل البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي جزءاً أصيلاً من إستراتيجية المؤسسة في تدخلاتها.

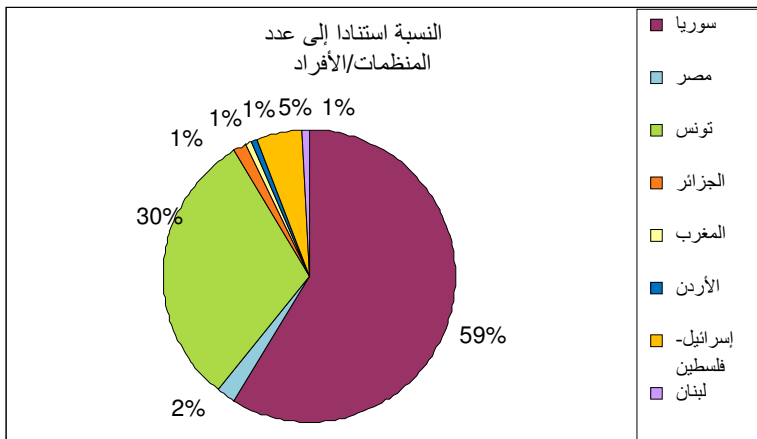
إن وضع النساء والدور المحدد المنوط بهن في حماية حقوق الإنسان يتطلب اهتماماً خاصاً، ولذلك فقد أولت المؤسسة اهتماماً كبيراً للمشاريع التي تستهدف قضايا النوع الاجتماعي وتعزيز مشاركة النساء المدافعات عن حقوق الإنسان والقيادات النسائية في هذا المجال. وقد ظلت نسبة التدخلات التي تتناول قضايا النوع الاجتماعي على مستواها السابق في العام الماضي، وقد وصلت إلى ما يقارب 20 بالمائة من جميع التدخلات السنوية.

أما الازدياد المتعاظم في المنح المقدمة لأسر المدافعين عن حقوق الإنسان (ومعظمهم من النساء والأطفال) مقارنة بالعام 2009، فهو يعود بصفة أساسية لتجديد صناديق التضامن المخصصة لسوريا وتونس خلال العام 2010.

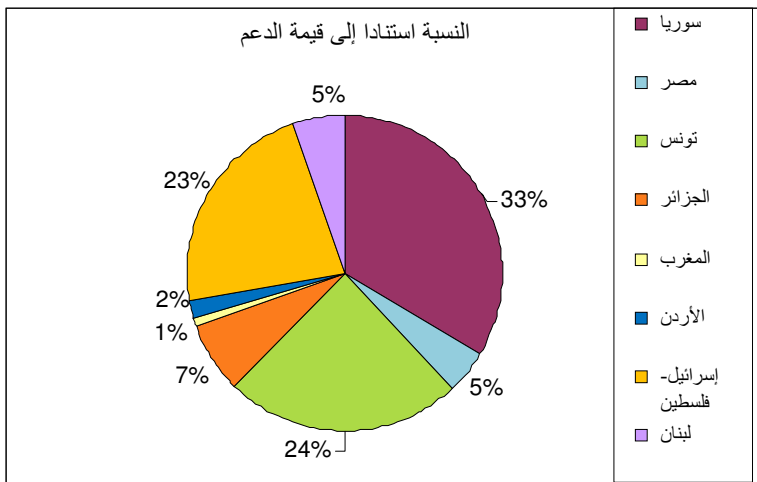
¹¹ هناك عدة تدخلات كان الغرض منها تعزيز القيادات النسائية ودعم مشاريع معنية بحقوق النساء. وقد تم إدراج التدخلات بين هاتين الفئتين من أجل إظهار صورة شاملة وواضحة.



على ضوء التوجهات العامة التي سادت على المستويين الوطني والدولي، فقد سلطت أحداث عام 2010 الضوء من جديد على وجود احتياجات مهمة أعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان في سوريا وتونس.



لقد عانى المدافعون في هذين البلدين إلى ضغوط متواصلة وقمع متواصل، مما يفسر أنهما ظلّا أكبر المتلقين للتمويل الذي قدمته المؤسسة في عام 2010. وفي الوقت نفسه، عادة ما تكون المنظمات غير الحكومية غير قادرة على التسجيل رسمياً، أو أنها تتمكن من التسجيل بصعوبة كبيرة، مما يقيد إمكاناتها في الحصول على التمويل الدولي. ويؤثر هذا الأمر على مستوى عملياتها وعلى آفاقها المستقبلية. ولهذه الأسباب، واصلت المؤسسة معاملة هذين البلدين بوصفهما يتمتعان بأولوية في تدخلات المؤسسة خلال عام 2010.



أما الازدياد في الدعم للمدافعين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال العامين الماضيين فيعود إلى تدهور الأوضاع العامة وأوضاع حقوق الإنسان، إذ تعرضت المنظمات التي تدافع عن حقوق الفلسطينيين إلى إجراءات تشريعية قمعية وتعسفية.

6 – شؤون تنظيمية

6.1- التقييم الخارجي

أجرت المفوضية الأوروبية في عام 2010 تقييماً للأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان (EIDHR) فيما يتعلق بدعمها للمدافعين عن حقوق الإنسان. وكان الهدف العام من التقييم هو قياس نوعية النشاطات التي ترمي إلى مساعدة المدافعين الذين تم دعمهم مالياً عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان خلال الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2008 إلى شباط/فبراير 2010، وللخروج بتوصيات بشأن إجراءات تهدف إلى تحسين هذا الدعم من أجل تلبية احتياجات الحماية التي يحتاجها المدافعون في البلدان الثالثة ولتعزيز وضعهم وقدراتهم.¹²

وكان التقييم إيجابياً للمؤسسة الأوروبية-متوسطة (ولغيرها)، إذ ذكرت المستشارة في تقريرها النهائي: "إن الأهمية الإستراتيجية لهذا المشروع [نشاطات المؤسسة الأوروبية-متوسطة] بالنسبة للاتحاد الأوروبي وأهميته الملموسة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني، هي أهمية واضحة للعيان. إن معظم النشاطات ومنح التمويل تركز مباشرة على حماية المدافعين ودعمهم ... كما تخضع الملفات لمتابعة نوعية حثيثة. ونتيجة لذلك، فإن المشروع هو ضمن المشاريع الأكثر فاعلية وأفضلها استهدافاً من بين المشاريع التي جرت في إطار برنامج المدافعين عن حقوق الإنسان التابع للأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان".

وفيما يخص التوصية بتطوير دعم إداري وإرشادي ضمن المؤسسة، فقد تم القيام بعدة خطوات ملموسة واتخاذ قرارات خلال العام 2010، كما تم في آذار/مارس توقيع تعديل على عقد التمويل مع المفوضية الأوروبية.

6.2- الشراكات المالية

تمتعت المؤسسة الأوروبية-متوسطة خلال عام 2010 بثقة الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، والمفوضية الأوروبية عبر الأداة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، والوكالة الدنماركية للمساعدات التنموية (DANIDA)، ومؤسسات معهد المجتمع المفتوح (OSI)، وصندوق سيغريد روسنغ (SRT)، ومؤسسات دنماركية خاصة أخرى، وحصلت على مساهمات كريمة من هذه المؤسسات.

وفي الوقت نفسه، سعت المؤسسة إلى تنويع مصادر تمويلها بهدف الارتقاء بأفاق نشاطاتها وتوسيعها على ضوء التغييرات التي تحدث في المنطقة. ولتحقيق هذا الغرض، عقدت المؤسسة عدداً من الاجتماعات مع ممثلين عن وزارة الخارجية الفرنسية خلال عام 2010.

6.3- المعلومات والاتصالات

حافظت المؤسسة الأوروبية-متوسطة خلال العام 2010 على سياستها بالحفاظ على سرية معظم المعلومات المتصلة بالمستفيدين من التمويل. وقد تم إقرار هذه السياسة وتطبيقها بسبب الأخطار الكبيرة التي يتعرض لها الأشخاص الذين يطلبون التمويل كما يتعرض لها المدافعون عن حقوق الإنسان في المنطقة بصفة عامة. وفي الوقت نفسه، عملت المؤسسة على ضمان الشفافية في نشاطاتها من خلال توفير معلومات مفصلة للجهات المانحة الرئيسية بشأن تدخلاتها ونشاطاتها في دعم المنظمات والجماعات والأفراد من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

كما عملت المؤسسة على تحديث وتطوير موقعها على شبكة الأنترنت بصفة منتظمة، حيث نشرت شروحات واضحة حول القواعد التي تحكم تقديم طلبات التمويل العادية والمستعجلة، إضافة إلى المواعيد النهائية لتقديم الطلبات، وذلك بلغات العمل الثلاث للمؤسسة (الإنجليزية والفرنسية والعربية)، وذلك لتيسير الوصول إلى هذه الوثائق الأساسية: <http://www.emhrf.org>.

وأخيراً، عملت المؤسسة على تطوير نموذج طلب تمويل آمن مصمم لحماية وسلامة الاتصالات والمشاورات بين الأمانة العامة وبين أعضاء مجلس الأمناء، وكذلك إمكانية وصول آمنة إلى سجلاتها، والتي يمكن توفيرها في المستقبل لشركاء آخرين يعملون في بيئات خطيرة.

6.4- تحليل المخاطر والاستدامة

فيما يلي المخاطر الرئيسية التي تم تحديدها من قبل المؤسسة فيما يتعلق بمنح المساعدات المالية للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان جنوب وشرق المتوسط:

¹² استفادت المؤسسة الأوروبية-متوسطة (و 11 جهة أخرى) من دعم المفوضية الأوروبية في إطار الإدارة الأوروبية للديمقراطية وحقوق الإنسان، وذلك لمشروعها الهادف إلى دعم وتعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الأوروبية-متوسطة خلال الفترة 2009-2011.

- **خطر ازدياد القمع لمتلقي الدعم من المؤسسة.** لم تؤد المساعدات التي تم استلامها من المؤسسة حتى الآن إلى قمع جسدي أو قانوني أو نفسي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان، وذلك بسبب الالتزام التام بسرية الدعم خلال دراسة طلبات التمويل، وخلال عملية اتخاذ القرارات بتوفير الدعم، وفي تحويل مبلغ التمويل للمستفيدين منه. وتطبيق السرية التامة على جميع الوثائق التي يتم نشرها، إذ يتم حذف الأسماء وقيمة المبالغ النقدية.¹³ كما يتم الحرص على سرية التواصل من خلال التشفير. وفي الوقت نفسه، تقوم المؤسسة بإعلام الجهات المانحة الرئيسية بشأن جميع نشاطاتها وتطبيق مبدأ الشفافية مع حرص شديد.
- **خطر مرتبط بتجميد أو التمويل اعتراضه من قبل شخص غير المدافع المستفيد.** كانت الحصيلة مرضية نسبياً لغاية الآن، والاستثناء الوحيد هو تمويل تم تقديمه إلى الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات من أجل دعم مشروعها للتدريب والتوثيق من خلال جامعة إلهام مرزوقي للنساء، وقد تمت مصادرة التمويل تعسفياً من الحساب المصرفي للجمعية في بدايات عام 2010. وقد أثارت المؤسسة القضية فوراً مع عدة هيئات، بما في ذلك البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية. كما طلب مجلس أمناء المؤسسة وأمانتها العامة مساعدة من البنك الذي تتعامل معه المؤسسة في الدنمارك، وقد تم التوصل إلى نتيجة مرضية نسبياً في كانون الثاني/يناير 2011. وتداول المؤسسة على توخي الحرص في هذا المجال، وهي تتخذ إجراءات احترازية وتقوم بجمع أنواع مختلفة من المعلومات من المستفيدين قبل تحويل الأموال وبعد تحويلها.
- **خطر بأن يؤدي التمويل إلى تأثير غير مقصود بإثارة الاضطراب في المجتمع المدني (تفاقم التنافس، وإشاعة معلومات غير صحيحة)، والتبعات المحتملة لإساءة استخدام التمويل (تحويله لأغراض أخرى، الفساد).** لقد تم تجنب هذا الخطر لغاية الآن، ولكن يتواصل الحرص لدى المؤسسة في هذا المجال. إن قيمة المنح المقدمة في إطار هذا المشروع محدودة وهو ما يؤدي إلى تضائل خطر إساءة استخدامها. ويتم إجراء تقييم صارم قبل اتخاذ القرار، كما أن التزام المستفيدين يؤدي إلى تقليص هذا الخطر. ويجب على المستفيدين تلبية عدد من قواعد المساءلة، كما تقوم المؤسسة بمراقبة استخدام الأموال بصفة منتظمة. وتحتفظ المؤسسة بحق طلب إعادة الأموال عندما لا يتم الالتزام بهدف التعاقد.

تستند استدامة نشاطات المؤسسة إلى العناصر التالية:

- إمكانية الوصول إلى مساعدة مرنة وسريعة ومحلية؛ وهي أيضاً ترتقي بإمكانية المدافعين عن حقوق الإنسان للعمل في المنطقة.
- بفضل تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة، والذي يتضمن مسؤولين من عدة منظمات دولية (الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان، والمفوضية الدولية لحقوق الإنسان) وإقليمية (الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان، ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان)، إضافة إلى خبراء يتمتعون باطلاع واسع على شؤون المنطقة، فإن المؤسسة تتمتع بإمكانية وصول مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية والمدافعين عن حقوق الإنسان، مما يمكنها من الاستفادة من مصدر معرفة فريد وكفؤ للحصول بسرعة على معلومات مفصلة وموثوقة من أجل عملها، وبالتالي الارتقاء بنوعية نشاطاتها واستهدافها.
- تظل المؤسسة الأورو-متوسطية منيطة لاحتياجات شركائها والمجتمع المدني، وذلك من خلال نشاطات المراقبة والزيارات المنتظمة إلى المنطقة التي تمكنها من الاستجابة للتغيرات في الظروف المحلية والإقليمية، والاستجابة إلى الاحتياجات التي يعرب عنها المدافعون عن حقوق الإنسان.
- تركز المؤسسة عملها على منطقة محددة بوضوح، مما يعني أنه يمكنها تطوير صورة محددة لنفسها وأن تكون شريكا مفضلاً في مجال نشاطها.
- تشجع المؤسسة، بحسب مقتضى الحاجة، على مشاركة وتعبئة المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية الأخرى سعياً لتوفير دعم سياسي ومؤسسي طويل الأجل للمدافعين عن حقوق الإنسان.
- تقوم المؤسسة بمخاطر محسوبة من خلال تقديم مستوى محدود من التمويل للمدافعين الذين يواجهون مخاطر، وللنساء الصغيرات، والنشطات، والنشطات المبتكرة.
- بفضل الاتصالات الوثيقة التي تحافظ عليها المؤسسة مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومع المنظمات، فإنها في موقع جيد يؤهلها لتقديم النصيحة والتصرف كوسيط بين المدافعين عن حقوق الإنسان وبين الجهات المانحة في الحالات التي يكون فيها طلب التمويل مؤهلاً للحصول على دعم من منظمة أخرى.
- تسعى المؤسسة على نحو فاعل للحصول على التمويل وتنوع مصادر التمويل دعماً لنشاطاتها الهادفة لتوفير المساعدة للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.
- أخيراً وليس آخراً، تعتمد إستراتيجية التدخلات التي تقوم بها المؤسسة على الحق بحرية تكوين الجمعيات.

6.5- الإدارة الداخلية

ظلت تشكيلة مجلس أمناء المؤسسة دون تغيير في عام 2010. ويتكون مجلس الأمناء من تسعة أعضاء يقومون بواجبهم على أساس تطوعي.

في عام 2010، تضمنت الأمانة العامة للمؤسسة الأورو-متوسطية الموظفين التالية أسماؤهم:

¹³ فيما عدا استثناء واحد، وهو مذكور أدناه، حيث أصبح من الضروري نشر معلومات بسبب الحاجة إلى إثارة إحدى القضايا إلى مستوى الحكومات.

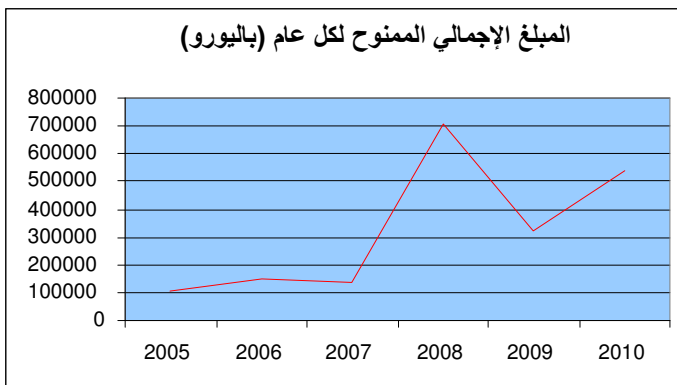
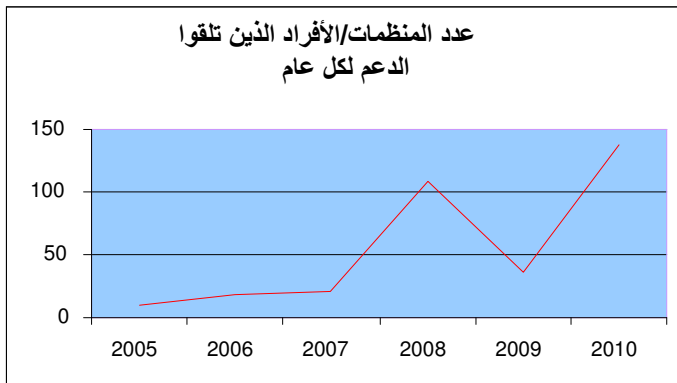
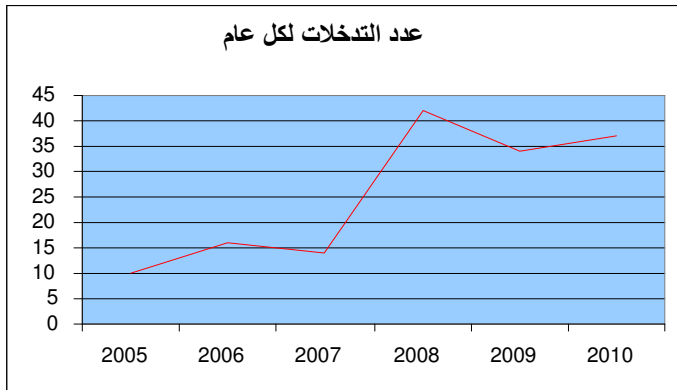
- أن-صوفي شيفر (حاصلة على شهادة جامعية في القانون الدولي العام)، موظفة بدوام كامل كمديرة برامج في كوبنهاغن؛
- كاترين هوبي فريديكسن (حاصلة على شهادة جامعية في اللغات الأجنبية)، موظفة بدوام جزئي كسكرتيرة إدارية في كوبنهاغن، ابتداء من نيسان/إبريل 2010؛
- روجيه جليخ (حاصل على شهادة جامعية في الاتصال)، موظف بدوام كامل كمساعد مشروع في كوبنهاغن، ابتداء من تموز/يوليو 2010؛
- كريستولا غالنكي، ونادين مورغان، وعلتنا كمتدربتين في كوبنهاغن خلال العام 2010، وذلك لمدة ستة أشهر.

كما قامت المؤسسة بتوظيف خدمات للمحاسبة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك على نظام الدوام الجزئي. ويقوم بتدقيق حسابات المؤسسة شركة ديلوتي (Deloitte) في كوبنهاغن.

المرفق 1: استعراض لتدخلات المؤسسة الأورو-متوسطية خلال الفترة 2005-2010

خلال السنوات الست الماضية، قدمت المؤسسة الأورو-متوسطية 170 منحة دعماً لـ 300 فرد ومنظمة من المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط. وبلغت القيمة الإجمالية للمساعدات المالية التي قدمتها المؤسسة ما يقارب 2 مليون يورو.¹⁴

وتوضح الأشكال التالية التقييم الذي جرى للمنح التي قدمتها المؤسسة:



تُظهر هذه الأشكال ازدياداً كبيراً في الدعم الذي تقدمه المؤسسة منذ عام 2008 – وهي زيادة تعود بصفة أساسية إلى تراجع وضع حقوق الإنسان في المنطقة، وخصوصاً في البلدان التي توليها المؤسسة أولوية في تدخلاتها.

وترتبط الزيادة في توزيع الدعم أيضاً بالوضع الذي طوره المؤسسة لنفسها خلال الأعوام الستة الماضية. وبفضل هذا الوضع، أصبحت المؤسسة حالياً معترفاً بها كمصدر رئيسي لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة.

يُلاحظ نقصان في إجمالي مبلغ الدعم وعدد المستفيدين في عام 2009، ويعود هذا النقصان بصفة أساسية لحقيقة أن العديد من المنح التي تم تقديمها في أواخر عام 2008 كانت لا تزال سارية في عام 2009. وقد تم تجديد معظم هذه المنح في عام 2010.

على ضوء التغيرات الجارية في بعض البلدان والأوضاع الحرجة للمدافعين عن حقوق الإنسان في بلدان أخرى، مثل ليبيا وسوريا، تتوقع المؤسسة زيادة تدخلاتها في المستقبل كي تتمكن من الاستجابة للاحتياجات التي أعرب عنها مدافعون عن حقوق الإنسان خلال هذه المرحلة الحرجة.

¹⁴ تلقت المؤسسة ما يقارب 800 طلب معلومات وتمويل خلال الفترة 2005-2010، ونال 20 بالمائة منها مساعدة مالية. وتجدر الملاحظة بأن أعضاء الشبكة الأورو-متوسطية لحقوق الإنسان يمثلون 22 بالمائة فقط من منقلي دعم المؤسسة، وهم بصفة عامة يتمنعون بنطاق أوسع من العمل الشبكي والمعرفة بجمع التمويل.

1- عرض سردي

يمكن تقسيم الدعم الذي قدمته المؤسسة الأورو-متوسطية للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط إلى أربع فئات عامة:

أ) المساعدة المالية المستعجلة للمدافعين والمنظمات غير الحكومية الذين يواجهون صعوبات أو أخطار

كان 43 بالمائة من تدخلات المؤسسة على شكل منح قصيرة الأجل اتسمت بأنها سريعة وملموسة وسرية وتمت في ظروف حرجة استفاد منها 93 مدافعا عن حقوق الإنسان لتمكينهم من التغلب على ظروف صعبة و/أو زيادة ظهور نشاطاتهم وتعزيز آفاق عملهم على المدى البعيد.

1. دعمت المؤسسة مدافعين وأفراد أسرهم ممن كانوا يعانون من مضايقات نفسية وقمع تعسفي، وذلك لمساعدتهم على التغلب على الصعوبات التي يواجهونها.
2. دعمت المؤسسة مدافعين كانت حياتهم معرضة للخطر بسبب مشاكل صحية خطيرة، وذلك لتمكينهم من تلقي علاج طبي وأدوية في بلدانهم أو خارجها. وقد تم منح هذا الدعم لأن هؤلاء المدافعين كانوا ضحايا لانتهاكات جسيمة لحقوقهم الإنسانية و/أو لأنهم غير قادرين على تحمل كلفة العلاج نتيجة للترامهم المتواصل بالدفاع عن حقوق الإنسان.
3. دعمت المؤسسة منظمات حقوق إنسان ممن كانت مستهدفة من قبل السلطات (من خلال الامتناع عن منحها الاعتراف القانوني، أو تجميد حساباتها المصرفية، إلخ)، أو أنها واجهت صعوبات مالية وإدارية غير متوقعة، وذلك لتمكينها من تكييف إستراتيجياتها خلال الوقت المطلوب حتى تستقر أوضاعها.
4. أخيرا، دعمت المؤسسة مشاريع كان نجاحها يعتمد بشدة على توقيت التدخل من أجل زيادة ظهور نشاطات المستفيدين وتمكينهم من مواصلة نشاطاتهم المستقبلية. وقد تم تقديم المنح لأن المتقدمين بالطلبات لم يتمكنوا من الحصول بسهولة على التمويل اللازم من جهات مانحة أخرى ضمن ظروف ملائمة وأمنة وبتوقيت مناسب.

ب) مساعدة إستراتيجية ومدافعين عن حقوق الإنسان من سجناء الضمير الحاليين أو السابقين في سوريا وتونس

تم في عام 2008 تأسيس صندوقين تضامنيين ثم تجديدهما في عام 2010، وهما يمثلان 4 بالمائة من جميع التدخلات التي قامت بها المؤسسة. ويهدف الصندوقان إلى دعم ما يزيد عن 100 مدافع سوري وتونسي من سجناء الضمير الحاليين والسابقين وأفراد أسرهم، وذلك لمنع زيادة تدهور وضع حقوق الإنسان في البلدين.

ويتيح صندوقا التضامن للمدافعين عن حقوق الإنسان من سجناء الضمير الحاليين والسابقين الذين أودعوا السجن تعسفا بسبب نشاطاتهم السلمية لمناصرة حقوق الإنسان والإصلاحات الديمقراطية في بلدانهم، و/أو تعرضوا للفصل من أعمالهم بحيث ما عادوا يتمكنوا من تلبية الاحتياجات الأساسية لعائلاتهم. وكان لهذا الدعم تأثير حاسم على الوضع المادي للمدافعين وأفراد أسرهم، وكذلك على معنوياتهم كي يواصلوا نشاطاتهم على المدى البعيد.

ت) مساعدة تهدف إلى تعزيز قدرات المدافعين عن حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية المستقلة لتمكينهم من تنفيذ برامج تتناول مواضيع حساسة في السياق الإقليمي

تشكل هذه التدخلات النسبة الأكبر من دعم المؤسسة (53 بالمائة من التدخلات)، وهي تهدف بصفة أساسية إلى زيادة ظهور نشاطات المستفيدين الذين بلغ عددهم 91 مستفيدا ودعم مواردهم البشرية وقدراتهم الإدارية من أجل تمكينهم من تطوير هياكل أو تنفيذ نشاطات مبتكرة وحساسة ترمي إلى حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في المنطقة.

أولت المؤسسة اهتماما خاصا لتعزيز:

- توفير المساعدة القانونية والتمثيل القانوني لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة.
- مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان من خلال نشر تفاصيل حقيقية ومفصلة.
- نشاطات المناصرة والدعوة من أجل احترام حقوق الإنسان وذلك على مستوى الهيئات الوطنية والإقليمية والدولية.
- تدريب الشباب الفاعلين في المنظمات غير الحكومية بشأن الآليات والصكوك ذات الصلة لحماية حقوق الإنسان، وبشأن تطوير وسائل اتصال، وإدارة المشاريع.

وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، مولت المؤسسة عدة أنواع من النفقات، من بينها ما يلي: النفقات التشغيلية وأجرة المقرات، الرسوم القانونية، المصاريف المرتبطة بنشر التقارير، والموارد البشرية الضرورية من أجل تعزيز الإدارة الفاعلة لجمعيات حقوق الإنسان (مستشارون قانونيون، مسؤولو تطوير، محاسبون، إلخ).

وبصفة خاصة، وفرت المؤسسة دعماً للمدافعين الراغبين بإقامة وتوسيع مشاريع تتناول قضايا حساسة وذات أولوية ضمن السياق الإقليمي، أو تستهدف مجموعات تعتبر مستضعفة بصفة خاصة أو بحاجة إلى مساعدة خاصة.

وفي المراجعة التي أجراها مجلس الأمناء لطلبات التمويل العادية، تم إيلاء اهتمام أكبر للمشاريع التي تستهدف جماعات تعتبر مستضعفة بصفة خاصة أو بحاجة لمساعدة خاصة، وكذلك للمشاريع التي تركز على مواضيع مهمة وحساسة في السياق الإقليمي، مثل:

- حماية الحقوق المدنية والسياسية؛
- حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛
- حماية حقوق المهاجرين واللجئين وطالبي اللجوء؛
- حماية حقوق النساء وتعزيز القيادات النسائية؛
- حماية حقوق الأقليات؛
- مكافحة الخوف من المثليين والجنسيين وحماية حقوق ذوي الميول الجنسية المثلية؛
- مكافحة الإفلات من العقاب.

ث) دعم غير مالي، مثل متابعة أوضاع المدافعين لتمكينهم من تحسين الأفاق طويلة الأجل لمواصلة نشاطاتهم

يتمثل أحد الأهداف الرئيسية لتدخلات المؤسسة في ضمان أن المدافعين في المنطقة يتمكنون من تحسين الأفاق طويلة الأجل لمواصلة عملهم. ولتحقيق ذلك، عملت المؤسسة كمستشار للمستفيدين وشجعتهم على تنسيق نشاطاتهم مع عدد من الشركاء الإقليميين والدوليين لضمان أن المدافعين وأفراد أسرهم يحصلون على دعم فعال.

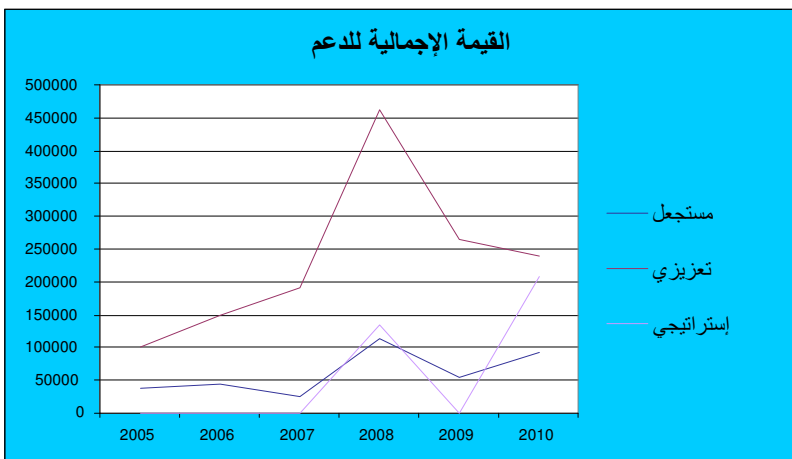
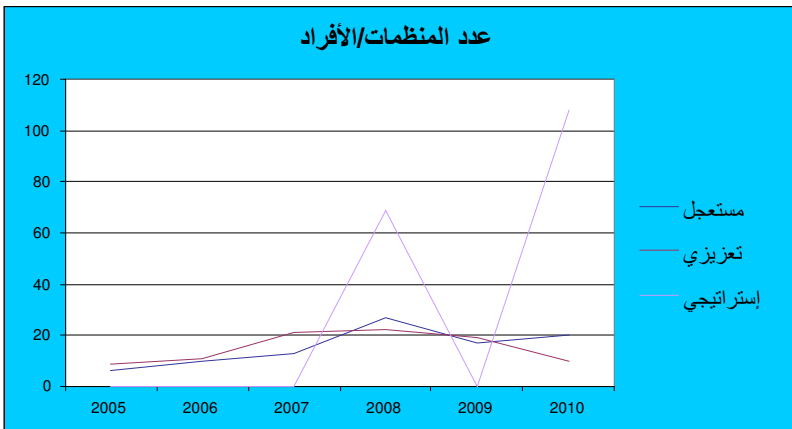
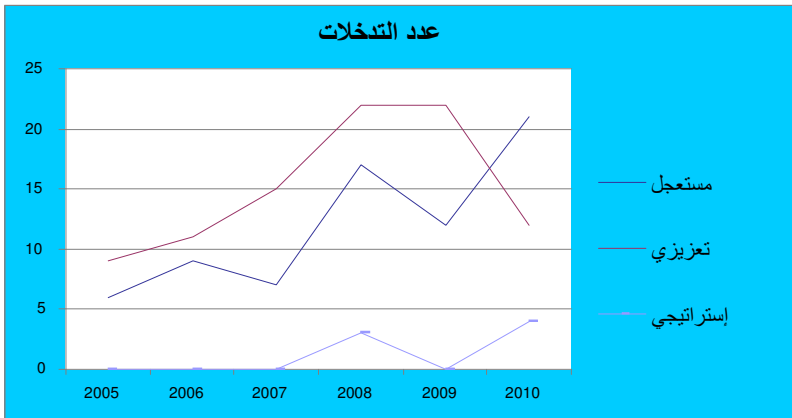
وفيما يلي بعض الجوانب الرئيسية لنشاطات المتابعة التي قامت بها المؤسسة:

- المساعدة على ضمان أن المؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية الأخرى التي تتكامل ولاياتها مع ولاية المؤسسة الأوروبي-متوسطة سوف تتحمل النفقات الإضافية المرتبطة بالاحتياجات التي أعرب عنها المدافعون.
- تنسيق نشاطاتها مع عدد من المنظمات الإقليمية والدولية في سياق تدخلاتها التضامنية.
- تقديم المشورة للمنظمات بشأن النهج الملائمة التي ينبغي أن يتبنوها في سياق منهجية المشاريع وإستراتيجيات جمع التمويل من المصادر الخارجية. وكجزء من هذا الدور، قامت المؤسسة في عدد من الحالات بتوفير قائمة بالجهات المانحة المحتملة وساعدت في صياغة وعرض طلبات التمويل. كما شجعت المؤسسة على تطوير إستراتيجيات تدخل مستندة إلى خطط عمل في مجال جمع التمويل.
- تشجيع الاتصال بين عدد من الجماعات والمنظمات وبين منظمات وطنية أخرى منهكة بمشاريع شبيهة في البلد ذاته أو في بلدان أخرى في المنطقة، أو مع شبكات ناشطة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي. والقصد من هذه الاتصالات هو تمكين المدافعين من تبادل المعلومات والخبرات، وتحري إمكانيات التآزر وتنسيق العمل، وبالتالي الاستفادة من الدعم غير المالي الذي من شأنه تعزيز تأثير نشاطاتهم واستدامتها.

2- عرض كمي

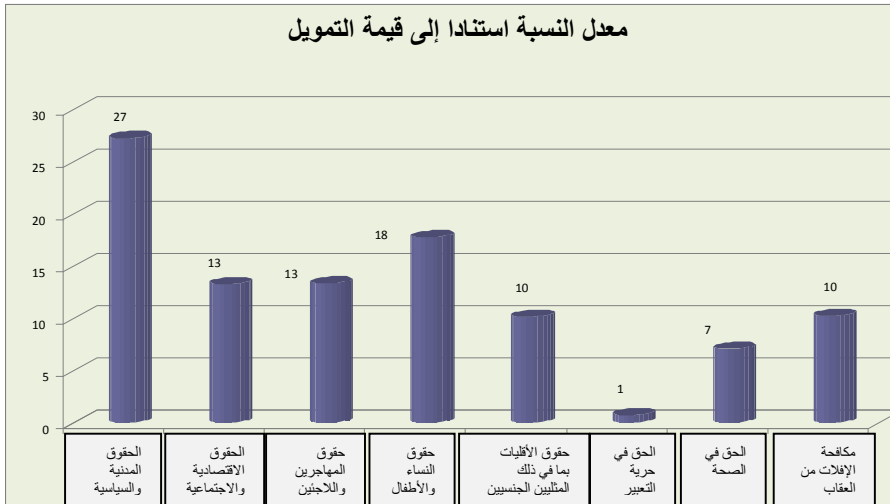
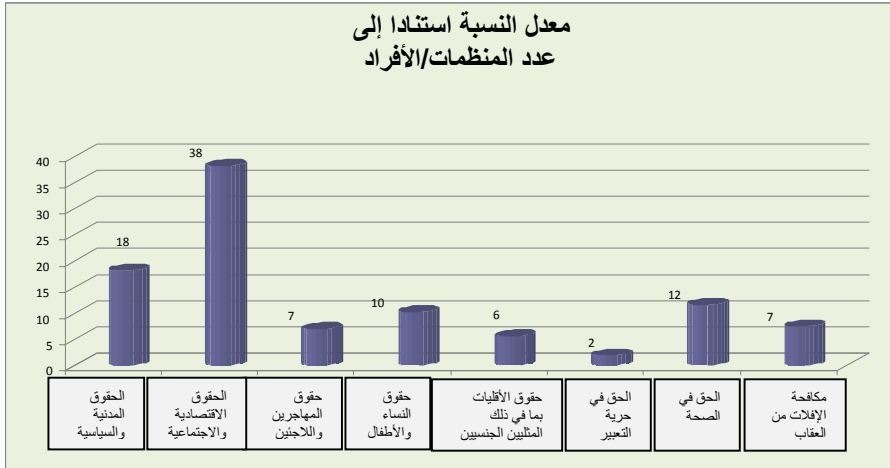
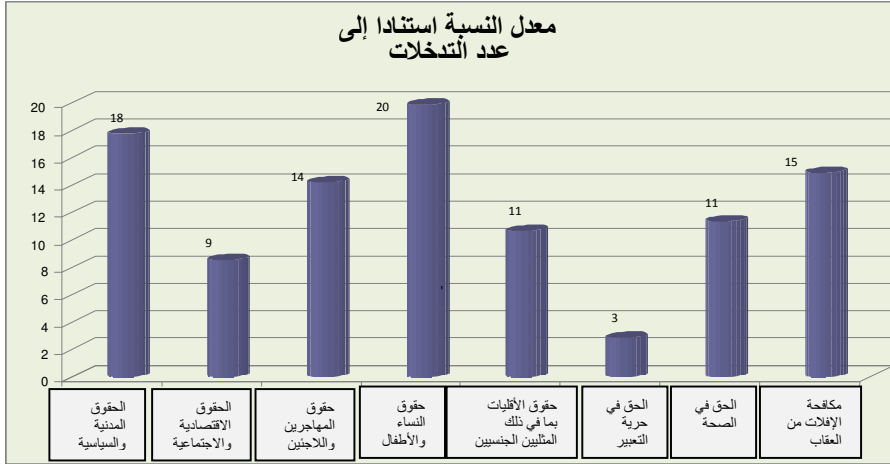
من أجل تيسير فهم نشاطات المؤسسة خلال الفترة 2005-2010، يرجى الاطلاع في الصفحات القليلة التالية على سلسلة من الأشكال التي تتناول المواضيع التالية: أنواع الدعم، مجالات التركيز، نشاطات المستفيدين، أنواع الإنفاق، النوع الاجتماعي، والبلدان.

2.1- أنواع الدعم



تُظهر هذه الأشكال الأهمية التي توليها المؤسسة للدعم الهادف إلى تعزيز الموارد البشرية والمادية لمنظمات المجتمع المدني المستقلة. إن معظم المدافعين عن حقوق الإنسان يعملون على أساس تطوعي، مع أن عددا قليلا منهم يحصلون على أجر محدود في مشاريع معينة ولأداء مهام معينة. بيد أن الطلبات التي تلقتها المؤسسة تكشف عن نقص جوهري في الموارد التي من شأنها تمكين المدافعين من الارتقاء بالمنظمات المستقلة التي يعملون بها إلى مستوى أفضل من ناحية المهنية والاستدامة لتمكينها من إبراز نشاطاتها وتحسين آفاق عملها على المدى البعيد.

ويعود سبب الزيادة الكبيرة في عدد المدافعين الذين حصلوا على دعم مستعجل ودعم إستراتيجي في عام 2008 إلى القمع الشديد الذي استهدف الجماعات التي طالبت بتطبيق إصلاحات ديمقراطية تحترم حقوق المواطنين وضمن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، والقضاء على التمييز، في بلدان مثل سوريا وتونس. وعلى الرغم من هذه النزعة، ظل المجموع العام لهذه التدخلات منخفضا. ولكن المساعدات الصغيرة التي يمكن توفيرها بسرعة تظل أساسية، لأن لها تأثيرا كبيرا على القدرة النفسية والبدنية للمدافعين كي يواصلوا عملهم.



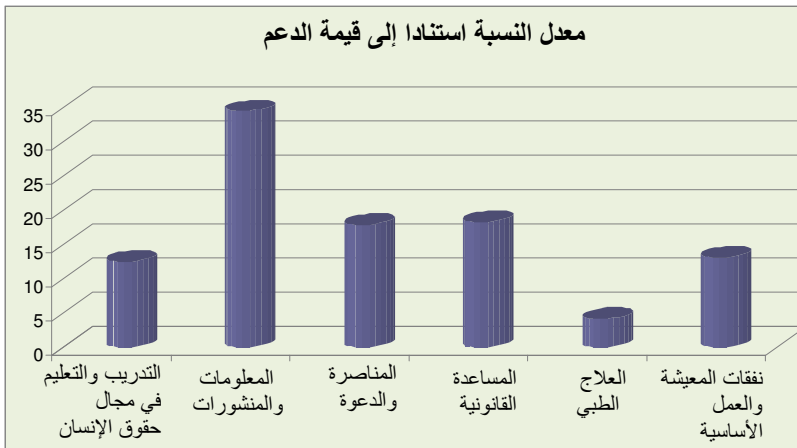
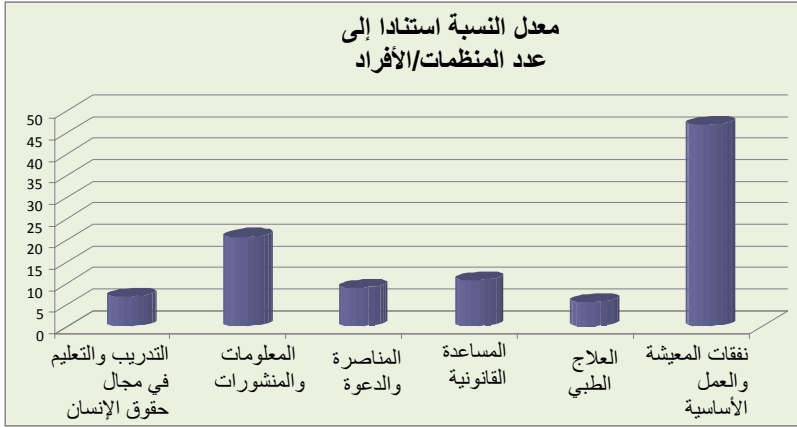
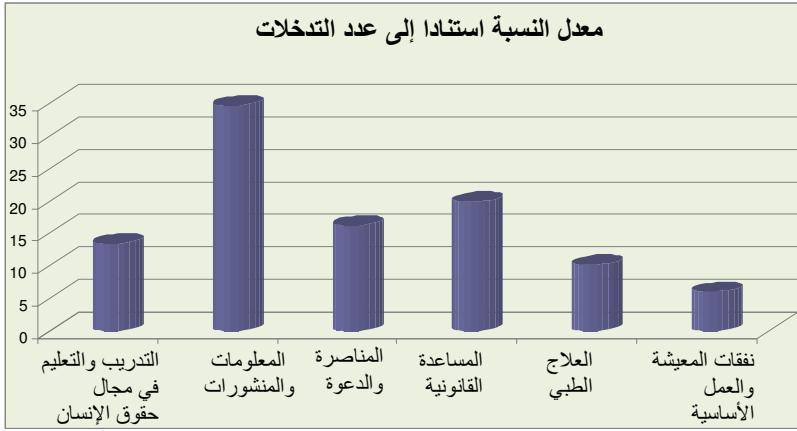
خلال السنوات الست الماضية، أولت المؤسسة اهتماما خاصا لتوفير حماية أكبر لحقوق الجماعات التي تعتبر مستضعفة بصفة خاصة بسبب طبيعتها وبيئتها (النساء، المهاجرين واللاجئين، سجناء الضمير، والأقليات).

وهذا لا يعني أن المؤسسة قلّصت من اهتمامها بالنشاطات التقليدية المرتبطة بدعم وحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المنطقة، والمرتبطة بمكافحة الإفلات من العقاب، نظرا للسياق الإقليمي.

مقارنة مع الأعوام السابقة، يمكن لنا ملاحظة أن الحق في حرية التعبير قد أضيف إلى مجالات العمل، على الرغم من ضعف مكانته في الأشكال المرفقة. وهذا يشير إلى العدد المتزايد من الطلبات التي تلقتها المؤسسة من الصحفيين والكتاب الذي واجهوا صعوبات خلال عام 2010.

¹⁵ بعض التدخلات، بحكم طبيعتها، قد تغطي أكثر من نوع واحد مجالات العمل، وبالتالي يحتمل أنه تم إدراج التدخل تحت أكثر من فئة، وذلك لإبراز صورة شاملة. ونتيجة لذلك قد يتجاوز إجمالي الفئات أكثر من 100 بالمانة للفترة 2010-2005.

2.3- نشاطات المستفيدين¹⁶



ثمة تنوع كبير في النشاطات التي يمارسها المستفيدون من المساعدات المالية التي تقدمها المؤسسة الأورو-متوسطة. وتُظهر الأشكال المعروضة هنا عينة تمثيلية فقط من تلك النشاطات.

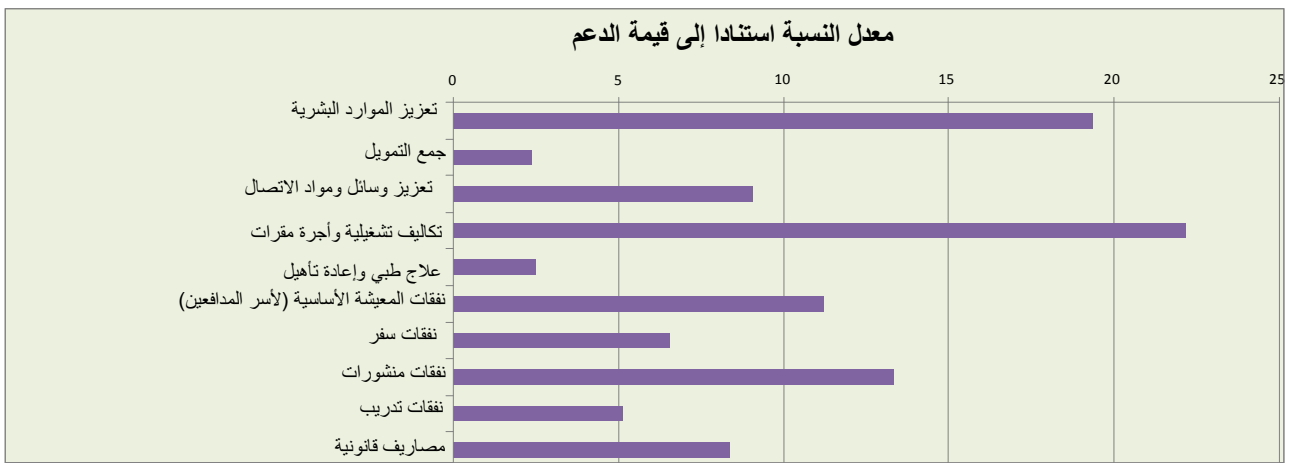
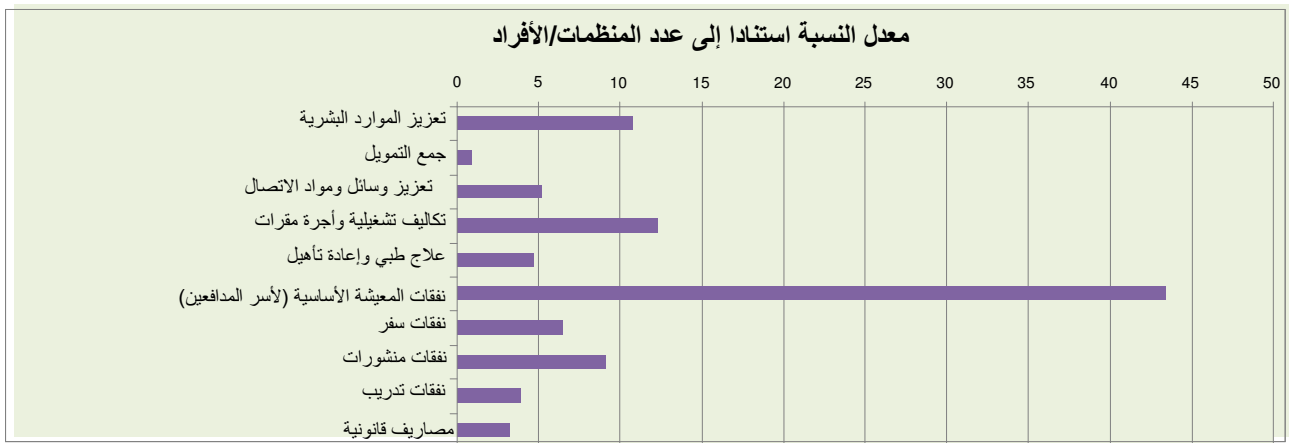
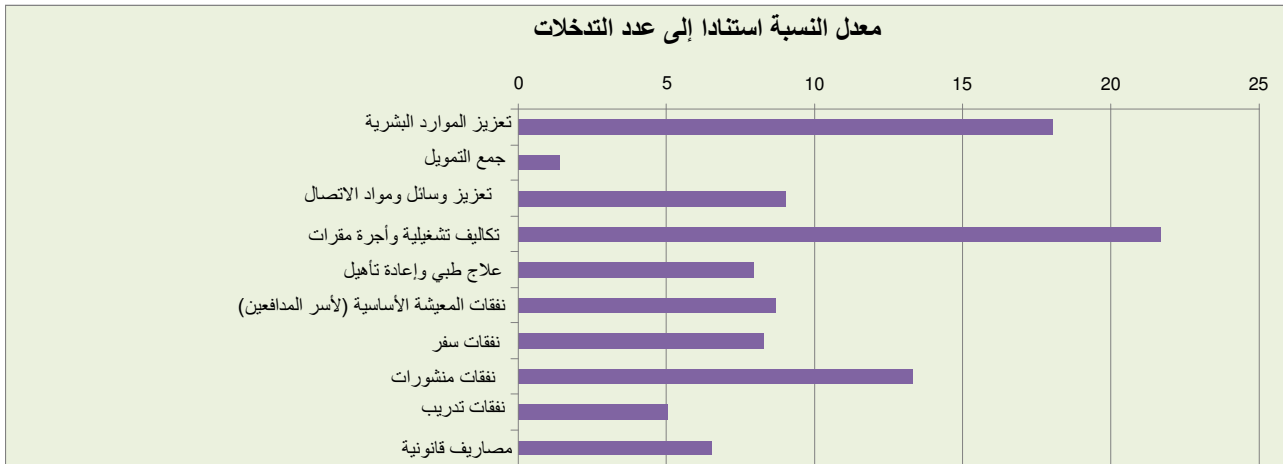
يمثل نشر التقارير المفصلة حول انتهاكات حقوق الإنسان النشاط الرئيسي الذي يقوم به المستفيدون من تمويل المؤسسة، سواء من ناحية عدد هؤلاء المستفيدين أم من ناحية القيمة الإجمالية للتمويل.

ومن أجل مساعدة المنظمات غير الحكومية المستقلة على بناء قدراتها وتحسين ظهور نشاطاتها على المدى المتوسط والبعيد، عمدت المؤسسة إلى تمويل النفقات التشغيلية لتلك المنظمات، بما في ذلك النفقات المرتبطة بأجرة المكاتب وكلفة المعدات إضافة إلى الموارد البشرية والمادية.

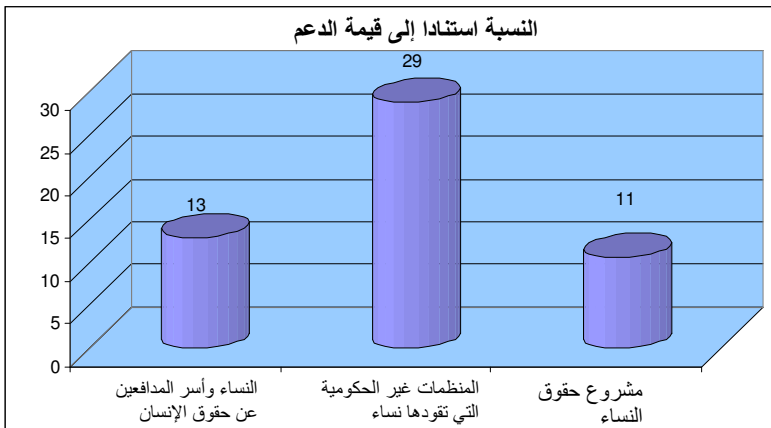
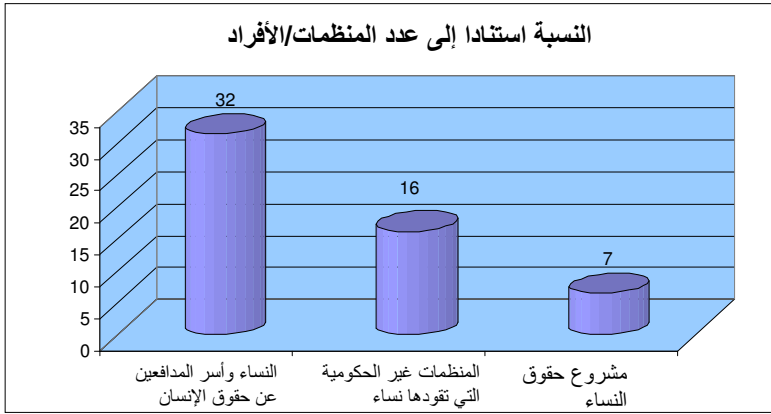
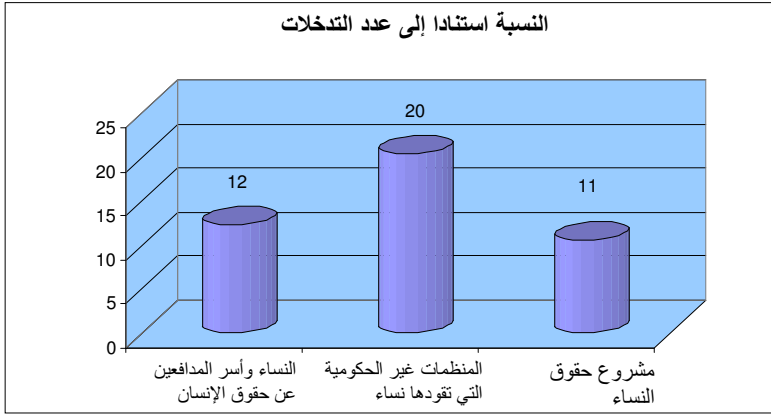
وثمة فرق واضح في نسبة النفقات الأساسية، وهو يعود بصفة أساسية إلى حقيقة أن قيمة المنح المقدمة قليلة على الرغم من أن عدد المستفيدين كبير. ويمثل المبلغ المعني نسبة ضئيلة نسبيا من مجمل التدخلات خلال الفترة 2005-2010.

¹⁶ بعض المنح تغطي عدة نشاطات ينفذها المستفيدون في وقت واحد، وقد تم إدراج تلك المنح تحت كل فئة من فئات النشاطات المعنية، وذلك من أجل تقديم صورة شاملة. وهذا يعني أن النسبة الإجمالية لجميع النشاطات قد تتجاوز مائة بالمائة للفترة 2005-2010.

2.4- أنواع الإنفاق¹⁷



¹⁷ بعض المنح تهدف لإعادة التكاليف المتعلقة بعدة أنواع من الإنفاق في الوقت نفسه، وقد تم إدراج هذه المنح تحت جميع الفئات المعنية من أجل عرض صورة شاملة إلى أقصى حد ممكن. وهذا يعني أن النسبة الإجمالية لجميع أنواع الإنفاق قد تتجاوز 100 بالمائة للفترة 2005-2010.



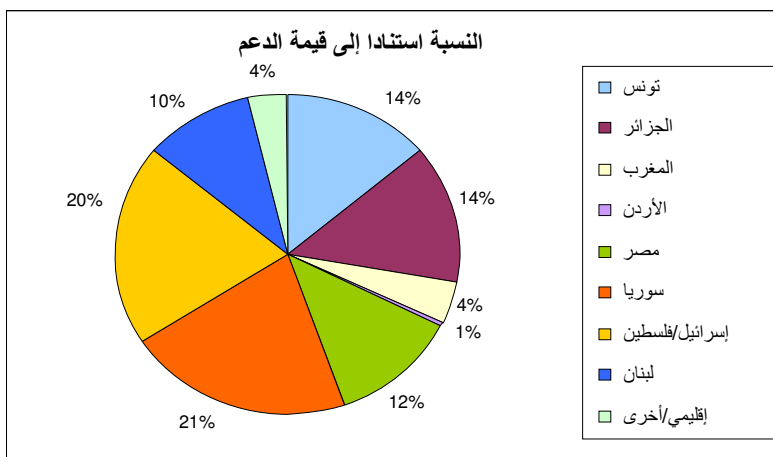
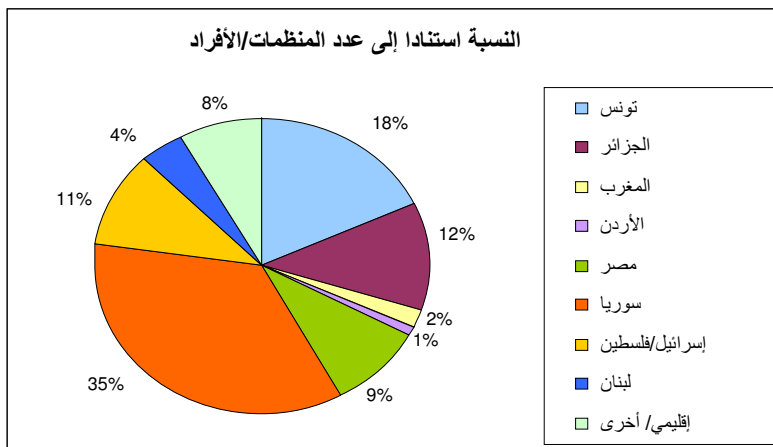
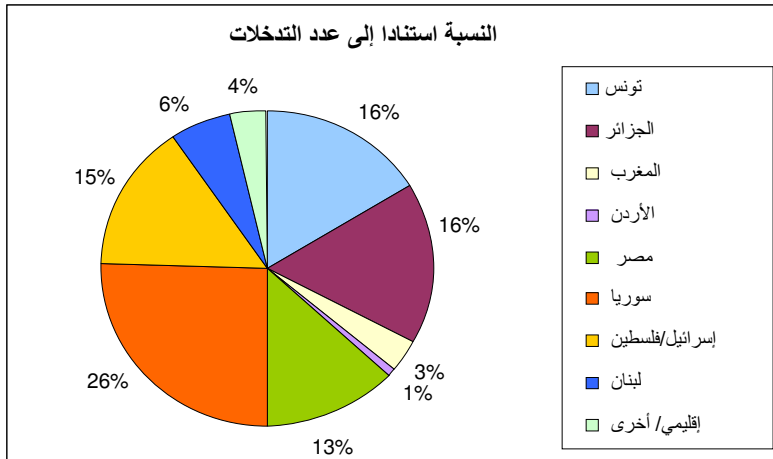
إن حقوق النساء المدافعات عن حقوق الإنسان ودورهن يمثل قضية تشغل مكانا رئيسيا في إستراتيجية التدخلات للمؤسسة الأورو-متوسطية.

خلال الفترة 2005-2010، أولت المؤسسة اهتماما كبيرا لتعزيز إشراك المدافعات عن حقوق الإنسان بوصفهن عامل تغيير أساسي في المنطقة. ويلعب تعزيز دور المدافعات وقياداتهن دورا حاسما في النهوض بالعدالة الاجتماعية، ومنع العنف، واحترام حقوق النساء، إضافة إلى إدماج النوع الاجتماعي على نحو منظم في البرامج التي تركز على النهوض بحقوق الإنسان والدفاع عنها.

وفي حين قامت عدة بلدان في المنطقة بتحسين قوانين الأسرة فيها، وذلك بفضل الجهود المتواصلة من قبل جماعات حقوق النساء، إلا أنه لا تزال هناك شواغل بهذا الشأن بسبب النزعات الإسلامية.

وهكذا، فإن تحسين مشاركة المدافعات عن حقوق الإنسان مرتبط على نحو وثيق بالتحدي المتمثل في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان في المنطقة.

¹⁸ العديد من المنح كانت تهدف إلى تعزيز القيادات النسائية للمدافعات عن حقوق الإنسان ولتنفيذ مشاريع معنية بحقوق النساء في الوقت نفسه، لذلك، فقد تم إدراج تلك المشاريع تحت كلا الفئتين من أجل إيراد صورة شاملة إلى أقصى حد ممكن للفترة 2001-2010.



تعكس طلبات التمويل التي تلقتها المؤسسة خلال الفترة 2005-2010 نزعات سياسية واسعة عامة فيما يتعلق باحترام حقوق الإنسان على المستوى الوطني والدولي.

واجه المدافعون والمنظمات غير الحكومية المستقلة صعوبات وتحديات عديدة أعاقتهم عن مواصلة عملهم المهم، وخصوصا في سوريا وتونس والجزائر. ونادرا ما يُسمح للمنظمات غير الحكومية بالتسجيل رسميا، ونتيجة لذلك لا يتوفر لها سوى مصادر تمويل محدودة. وفي الوقت نفسه، فإن عدم إحراز تقدم في المسيرة السلمية في الشرق الأوسط، والخلافات بين الفصائل الفلسطينية، والحصار وحالة الحرب اللذين تفرضهما إسرائيل على قطاع غزة، أدت إلى أزمة إنسانية غير مسبوقه لدى السكان، ويقاقم هذه الأزمة انتهاكات حقوق الإنسان التي أصبحت شائعة ولا تتم محاسبة مرتكبيها.

ولذلك أولت المؤسسة أهمية كبيرة لاستجاباتها للاحتياجات التي أعرب عنها المدافعون الذين يعملون في تلك الظروف، وذلك استنادا إلى مستويات المعيشة في البلدان المعنية (مما يفسر الحجم الكبير للمنح الموجهة نحو المدافعين الناشطين في فلسطين وإسرائيل).

أما مقدار المنح الصغير نسبيا الذي تم تخصيصه للمدافعين الأردنيين والمغاربة واللبنانيين، فهو يعود لحقيقة أن مجموعات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق الإنسان في تلك البلدان يتمتعون بإمكانية الاستفادة من مصادر تمويل أخرى، ولأنه تتوفر للمجتمع المدني نطاق أكبر من النشاطات.